







وتعظيم العابد

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى

قال سيدنا ومولانا الشيخ الامام العلامة المفن عمدة المحدثين علم اهل  
الاداء والاقرا سيد الحفاظ المتقين بن الدين فاسم بن قطوبغا الحنفى عاملة  
الحنفى لما رايت اعتكاف كثير من العباد يخرج اصا ديث كتاب الهداية وليس فيها ذكر  
الفرائض اجبت ان اجمع في هذا جز الطيف لتتميم الفايده والله تعالى اسأل ان يحمله  
خالصا لوجهه الكريم نافعا في الدنيا والاخرى انه جواد رحيم وسميته نزهة الرايين في

تخرج احاديث الفرائض **باب في البحث على نقله** عن ابن هرون  
رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تعلموا الفرائض وعلوها الناس فانها نصف  
العلم ورواه ابن ماجة والحاكم والدارقطني وفيه ضعف واكثرهم يرونه بتدوير الضمير تعلموا  
الفرائض وعلوها الناس فانه نصف العلم ولا تحت مد عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال تعلموا القرآن وعلوها الناس وتعلموا الفرائض وعلوها الناس فاني امرت  
مقبوض والعلم من فروع وتوشك ان يختلف اثنان في الفريضة او المسئلة ولا يجدان ارضا يجنبان  
وفي لفظ يفضل بينهما رواه الحاكم واخرجه الترمذي والنسائي وقال البيهقي روى من سبلا  
وهو صحيح وعنه عبد الله بن عمر وان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العلم ثلاثة وما سوى ذلك  
فهو فضل اية محملة اوسنة قائمة او فريضة عادلة رواه ابو داود وابن ماجة واحمد  
ابن له شعبة عن عبد الله بن مسعود انه قال من قرأ القرآن فليست تعلم الفرائض ولا يكتل كحل لمقبة  
اعرابي فقال امها جرانت يا عبد الله فيقول نعم فيقول ان بعض اهل مات وترل كذا وكذا فان فريضة  
فعل اناء الله اياه وان كان لا تحسن فيقول فيم تفضلون يا معاشر المهاجرين وعنده انه قال  
تعلموا القرآن والفرائض فانه يقتصر الرجل الماعلم كان تعلمه او يفتي في قوم لا يعلمون وعن عمر  
رضي الله عنه انه قال تعلموا الفرائض فانها من دينكم وعن ابن عباس قال مثل الذي يقدر  
القرآن ولا يحسن الفرائض كالبرنس بلا راس وفي لفظ لا وجه له وليس له وجه اخذ جة الدار  
وعنه سليمان بن موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ابطال ميراثا فسد الله في كتابه

ابطال الله ميراثه من الجنة **باب الكفن والتخفين**

مقدمان على الدين عن ابن هرون ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى بميت مكنف ليصل  
عليه فقال هل عليه دين قالوا نعم قال صلوا على صاحبكم رواه احمد وابوداود وهو في الصحيحين  
بدون هذا السباق **باب الدية ميراث** من الضحايا سبعين

الكلائي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب اليه ان تورث امرأة اشيم الضحائي من دية  
زوجها رواه الترمذي وصحة وقال ابن عبد البر صحيح عند جماعة العلما معول به ولا  
داود عن سعيد بن المسيب كان عمر يقول الدية على العاقلة ونم يرثونه ولا تورث المرأة من دية



وَجَاءَ فَقَالَ لَهُ الْفَخَّالُ بْنُ سَفِينٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَتَبَ إِلَى الْمَلِكِ أَوْثَرِ امْرَأَةِ الشَّيْمِ الضَّامِي  
دِيَةَ زَوْجِهَا وَكَانَتْ مِنْ قَوْمِ أَخْرَجَ عَنْ مَوْلَاهُ مَكَلَّ فِي الْوُطَاءِ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ زَادٍ قَالَ  
ابْنُ شَهَابٍ وَكَانَ قَتْلُ الشَّيْمِ خَطَاؤًا لِلدَّارِ قُطْنِي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ  
جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَامَ يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ فَقَالَ لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مَلَبَسٍ وَالْمَاءُ  
تَرْتُ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا وَمَالُهُ وَهُوَ يَرِثُ مِنْ دِيَّتِهَا وَمَالُهَا مَا لَمْ يَقْتُلْ أَصْرَبًا صَاحِبَةً سَدْرًا  
الْحَدِيثُ وَفِي سَنَدِهِ مَقَالٌ وَعَنْ عُمَرَ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
قَضَى أَنَّ الْعُقُلَ مِيرَاثٌ بَيْنَ ذِي الرَّثَّةِ الْقَيْلِ عَافٍ فِيهِمْ رَوَاهُ الْحَمْسَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيَّ وَعَنْ قُرْبَةَ  
بْنِ عُمَرَ قَالَ آتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَا وَعَمِي فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عِنْدَ هَذَا دِيَةٌ ثُمَّ يُعْطِيْنَهَا  
وَكَانَ قَتْلُ فِي الْحَاكِلِيَّةِ فَقَالَ أَعْطِ دِيَةَ أَبِيهِ فَقُلْتُ هَلْ لِي فِيهَا حَقٌّ قَالَ نَعَمْ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ  
التَّارِخُ

أَبُو  
دِينٍ

**باب مَشْتَرَى الْمَفْلَسِ مِيرَاثٌ وَالْمُتَّ**

مَالِكُ بْنُ الزَّهْرِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَرِثِ بْنِ هُرَيْرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِمَارَةُ جُلَّاحٍ مَتَاعٌ فَافْلَسَ الَّذِي ابْتِغَاهُ وَلَمْ يَقْبِضْ الَّذِي بَاعَهُ مِنْ ثَمَنِهِ شَيْئًا  
فَوَجِدَ بَعْضُهُ مَوَاحِشُهُ فَإِنْ مَاتَ الْمَشْتَرَى فَصَاحِبُ الْمَتَاعِ فِيهِ أَشَقُّ الْعَرْمَاءِ قَالَ  
الذَّارِقُطِيُّ وَكَذَلِكَ رَوَاهُ مُوسَى بْنُ عَقِبَةَ عَنْ الزَّهْرِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ هُرَيْرٍ وَكَذَلِكَ رَوَاهُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ  
عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ هُرَيْرٍ وَوَقَعَ فِي الْوُطَاءِ مُرْسَلًا

**باب تَقْدِيمِ الدَّرَجَةِ**

**الْوَصِيَّةُ** عَنْ طَرَفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْهُ قَالَ لَأَنْتُمْ تَقْرُونَ هَذِهِ الْوَصِيَّةَ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةِ يُوْحَى لَهَا أَوْ دَنَ  
وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى بِالْأَدْنَى قَبْلَ الْوَصِيَّةِ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَسَيَاتِي  
تَمَامٌ هَذَا **باب مَا مَنَعَ الْأَرثَ** عَنْ سَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
قَالَ لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ  
أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مَلَبَسٍ شَيْءٌ رَوَاهُ الْحَمْسَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيَّ وَالتِّرْمِذِيُّ  
مِثْلَهُ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ وَأَسْنَدُهُ جَيِّدٌ قَالَ ابْنُ عَبْدِ البرِّ لَا مَطْعَنَ فِيهِ وَصَغْفَرُهُ مِنْهُ وَعَنْ جَابِرٍ  
أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ النَّصْرَانِيَّ إِلَّا بِلَوْزٍ عَيْدٍ أَوْ أَمْسَةٍ رَوَاهُ الذَّارِقُطِيُّ  
وَرَوَاهُ مِنْهُ مَوْفُوقًا وَقَالَ هُوَ الْمَحْضُوطُ وَعَنْ عَدِيِّ الْجَذَامِيِّ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَعْضِ أَسْنَانٍ  
فَقُلْتُ يَرْثُ رَسُولُ اللَّهِ كَأَنَّكَ أَمْرٌ لَنَا أَنْ نَقْتُلَكَ فَرَمَيْتُ أَحَدَهُمَا فَوَضَعِي فِي جَانِبِهَا فَقَالَ أَعْتَلَّهَا  
وَلَا تَرْتُفِ رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ فِي الْأَحْكَامِ وَفِي سَنَدِهِ رَجُلٌ لَمْ يُسَمِّهِ وَعَنْ عُمَرَ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ  
جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ كَثِيرُ الثَّانِلِ شَيْءٌ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ أَحَدِ مَجَرِّ الْأَنْبَلِيِّ

وَقَالَ ابْنُ زُرْعَةَ صَدَقَ وَكَانَ  
مِنْ جَمْعِ الْأَشْدِّ وَنَقَلَ  
مِنْ جَمْعِ الْأَشْدِّ وَنَقَلَ  
مِنْ جَمْعِ الْأَشْدِّ وَنَقَلَ  
مِنْ جَمْعِ الْأَشْدِّ وَنَقَلَ

الْعَطَارُ وَنَقَلَ مِنْ بَعْضِ  
وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ نَقَرَ دَبَابَحًا دَيْثٌ وَهُوَ عَدِيُّ ثَبَّتَ صَدُوقٌ عَنْ عُمَرَ بْنِ شُعَيْبٍ وَقَدْ أَحْبَبَ  
غَيْرَ وَأَصْدَقُ عُمَرَ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَلَى مَا بَيْنَ فِي رَجْمَةِ عُمَرَ وَقَوْلُ أَحَدٍ فِي مِيرَاثِ الْقَائِلِ



روي عن النبي صلى الله عليه وسلم وليس بالثبث الا انه روى عن اصحابه انهم لم يورثوا قاتلا يريد بذلك  
الصحة الاصطلاحية والافتقار لهذا السند حجة على الطريقة الفقهاء بل لا يثرب عن الحسن  
والله اعلم وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ليس لقاتل  
ميراث رواه مالك في الموطأ واحمد وابن ماجة والدارقطني من حديث سعيد بن المسيب عن عمرو بن  
لبي هرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال القاتل لا يرث اخذ به الترمذي وفي سنن مقال  
وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخرج الدارقطني وفيه لبيث بن لي سليم واخرج  
عبد الرزاق عن عبيد بن السلماني قال لم يرث قاتل من بعد صاحب البقرة التي كانت في بني اسرائيل  
وذكر القصة ولا يثرب في شعبة عن الشعبي قال قال عمر لا يرث القاتل عدا ولا خطا وعن ابن عباس  
ان رجلا قتل اياه خطا فلم يورثه وقال لا يرث قاتل شيئا وعن عمار رضي الله عنه لا يرث القاتل وعن  
سعيد بن المسيب قال منعت السنة ان القاتل لا يرث شيئا وما في حديث عمرو بن شعيب المتقدم من  
قوله فان قتل اصدما صاحبه عدا لم يرث من دينه وماله شيئا وان قتل صاحبه خطا ورث من ماله  
دون دينه وصريح لبي دأود عن سعيد بن المسيب رفعه لا يرث قاتل عدا ولا خطا من الدية  
ومرسل عروة بن الزبير ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الرجل يقتل وليه خطا انه يرث من ماله  
ولا يرث من دينه فعارض بما تقدم مما هو اقوى ومخالف للاصول **باب**

**البداية بدوى الفروض واعطاء العصبه ما بقى** عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم الحقوا الفرائض باهلها فابقي في اول رجل ذكر متفق عليه وفي  
لفظ لم اقسموا المال بين اهل الفرائض كتاب الله تعالى فما تركت الفرائض فلاول رجل ذكر وان  
جاء في صححه الحقوا المال بالفرائض فابقيت الفرائض فلاول عصبه رجل ذكر وعن جابر  
قال جاءت امرأة سعد بن الربيع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بابنيتها من سعد فقالت  
يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل ابوهما معك في ارض شهيدا وان عمهما اضمأ لهما  
فلم يرع لهما مالا ولا ينكحان الايمان فقال يقضى الله في ذاك فنزلت اية الميراث فارسل رسول  
الله صلى الله عليه وسلم الى عمهما فقال اعط ابنتي سعد الثلثين وامهما الثمن وما بقى فقولك  
رواه الحنفية الا النسائي وصححه الترمذي **باب اولاد الام من**

لبي سلمة بن عبد الرحمن قال جاز طي النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله يستفتونك قال الله  
يفتيكم في الكلاله ما الكلاله قال من لم يترك ولدا ولا والدا ورثته كلاله رواه ابو داود  
وهذا امر سهل ورواه الحاكم عن لبي هرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال الصحيح على شرط مسلم  
واخرج ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم في نفسه عن لبي هرة عن النبي صلى الله عليه وسلم  
وعن ابن عباس واخرج ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم في نفسه عن لبي هرة عن النبي صلى الله عليه وسلم  
بعمر بن الخطاب فسمعت يقول القول ما قلت قلت وما قلت قال الكلاله من لا ولد له ولا والد



واخرج ابو بكر بن شيبة في مصنفه واليهقي والطحاوي في الاحكام عن عطاء قال سمعت القاسم  
بن سبعة يقول قرات على سعد بن الائمة وان كان رجل يورث كلاله وله اخ او اخت قال  
سعد او اخت لامه واخرج اليهقي مثله في فتراة ابن مسعود رضي الله عنه وعن الزهري  
قال فقي عمر رضي الله عنه ان ميراث الاخوة لام بينهم للذكر مثل حظ الانثى قال الزهري ولا ادري  
عن وعنه بذلك حتى علم ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذه الآية التي قال الله تعالى وان  
كانوا اكثر من ذلك فمهم شركاء في الثلث فان دفع ما يروى عن ابن عباس رضي الله عنهما ان الاخوة  
يقتسمون الثلث للذكر مثل حظ الانثيين وان الاخ لا يرثوا ولا اخت لام يرثان مع الاب او برنا  
السدر الذي حجوا الام عنه ولا نزل شيبة عن ابراهيم قال لا يرث الاخوة من الام مع ولدوا

ن

ولد ولد ذكر ولا انثى ولا مع اب وكام **باب** **النساء** ابو بكر بن شيبة  
ثنا بن فضيل عن شام عن فضيل عن ابراهيم بن زجل تزل ابنتيه وابنة ابن وابن ابن اسفل منهن  
فلا بنتيه الثلثان وما فعل لابن ابنة يرد على من فوقه ومن معه من البنات في قول علي وزيد للذكر  
مثل حظ الانثيين في قول عبد الله لا بنتيه الثلثان ولا ابن ابنة ما يقع لا يرث على اخته شيئا  
ولا على من فوقه من اجل انه استكمل الثلثين ويقول علي وزيد ناخذ ثلثا وكيع ثلثين عن الاعشى  
في ابنة وابنة ابن وتبنى ابن كان عبد الله يعطى هذه النصف ثم ينظر فان كان اذا قامت  
الذكر يعني الاخرى اصابتها اكثر من السدر لم يزد لها على السدر وان اصابتها اقل من السدر  
قاسم بها يلزمها الضرر وكان غير من اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم يقول لهذه النصف وما بقي  
للذكر مثل حظ الانثيين وهذا ناخذ واعلم ان ما اشار اليه قوله من اجل انه استكمل الثلثين  
يعنى والنساء من الاولاد لا يرث اكثر من ذلك بدليل ما لو ان فردا وبوريشه ههنا يغني لما  
توريشه اكثر من ذلك **الجواب** ان ما ذكره هو الاستحقاق بالفرض وفيه مسلمات بالتعصيب  
وبطل ايضا ما اذا خلف ابنا وست بنات فانهم ناخذون ثلثة ارباع المال وان كن ثمانيا اخذين  
اربعة اقسامه وان كن عشرين اخذين خمسة اسداسه وكلما زدن في العدد زاد استحقاقهن  
وقد تناولهن عموم قوله يؤصيل الله في اولادكم بدليل تناوله لمن لو لم تكن بنات وعدم البنات لا يوجب  
لهن هذا الاسم ولا قابل بالفرض بين البنات والاخوات ودفع في المبسوط ما يتوهم ان في هذا جمع  
بين الحقيقة والجاز وان كل ذكر وانثى يقتسمون المال اذا لم يكن منهم ذوف من يجب ان يقتسما الفاضل  
عنه كأولاد الصلب والاخوة مع الاخوات والله اعلم وقد تقدم في حديث جابر واعط ابنتي سعد  
الثلثين في تفسير قوله تعالى فان لم ير نسافوا اثنتين فان دفع ما يروى شاذ عن ابن عباس ان فرضها  
النصف وعن ههنا بن شرجيل قال سئل ابو موسى عن ابنة وابنة ابن واخت فقال للابنة  
النصف وللأخت النصف فسئل ابن مسعود واخر يقول لي موسى فقال لقد ضللت اذا واما انا  
من المهتدين اقضي فيها بما قضى النبي صلى الله عليه وسلم للبنت النصف ولابنة الابن السدر بحكمة

وايت ابن مسعود



الثلثين وما بقي فللاخت رواه الجماعة الأئمة لما رآه أحمر والخمار فابتينا إماما موسى فآخراناه بقول  
 ابن مسعود فقال لا تسألوني ما دام هذا الجبر فيكم وعن الأسود أن معاذ بن جبل ورث اختا وابنة  
 جعل لكل واحد منها النصف وهو باليمن وبني الله صلى الله عليه وسلم تو مبدح رواه أبو داود  
 والخماري بمعناه ابن له شيبه والطحاوي عن سلمة أن عمر جعل المال بين الابنة والاخت نصفين  
 وعن عامر قال كان علي وابن مسعود ومعاذ رضي الله عنهم يقولون في ابنة واخت النصف والنصف  
 وهو قول أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم إلا ابن الزبير وابن عباس وابن له شيبه عن الأسود بن زبير  
 قال كان ابن الزبير يعطي الاخت مع الابنة شها حتى حدثه أن معاذاً أقر باليمن في ابنة واخت  
 لاب وام للبت النصف والاخت النصف فقال أنت رسول إلى ابن عتبة فمن بك ذلك في المسيب  
 بن زافع قال كنت جالسا عند عبد الله بن عتبة وقد امرني أن أصلي بين الابنة والاخت في الميراث وقد  
 كان ابن الزبير أمرني أن لا يورث الاخت مع البنت فاني لا أصلي بينهما عنده إذا جالسا الأسود بن زبير فقال  
 اني شهدت معاذا باليمن قسم المال بين الابنة والاخت وأني لا يورث ابن الزبير فاعلمته ذلك فامرني أن  
 أشك فاعلمت ذلك لتفقي به وتكتب به اليه فقال يا أسود أنك عندنا لمصدق فابته وأعلمه ذلك  
 فليقض به وقد بقي ابن عباس شرايبه فاحتجج عبد الرزاق والطحاوي عن طاوس عن ابن عباس قال  
 قال الله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد وله ابنة نصف ما ترك قال ابن عباس فقلتم انتم لها النصف ان  
 كان له ولد وعن الزهري عنه انه قال للبنت النصف وليس للاخت شي وما بقي فللعصبة فقل  
 له ان عمر جعل للاخت ما بقي فقال ابن عباس انتم اعلم ام الله قال الطحاوي لم يجد في الآية التي اخرج  
 بها ابن عباس دلالة على ما ذهب اليه فيها لان الله عز وجل اعقب ذلك بقوله وهو يرثها ان لم يكن لها  
 ولد فكان ذلك الولد المراد هنا الولد الذي يحوز جميع الميراث لامر سواه من الاوكاد الذين يحوزون  
 بعض الميراث الا ان امرأة لو هلكت وترك ابنتها وأخاها ليرثها وامها اولادها ان لا بنتها النصف  
 وان ما بقي لاخيرها لا اختلاف في ذلك بين أهل العلم فقد ورثها اخوها ولها ولد وأما حديث  
 الحنفية الذين يرضيها بها فما ابنت فلا وليا رجل ذكر فذلك عندنا غير مخالف لهذا ولا يراى به  
 معنى هذا وانما هو عندنا والله اعلم في بنت وعم وعمه أخوي اب لبيد وامه ومما أشبه ذلك  
 فهذا فيه لابنة النصف وما بقي فللعمة دون العمة لانهم قد اجمعوا على انه لو ترك بنتا وبنت ابن  
 ابن ابن البنت النصف وما بقي فبنت ابن الابن وبنت الابن للذكر مثل حظ الانثيين ولم يجعلوا ما بقي  
 لابن خاصة فصار المعنى ما لم تكن عصبة او ولي منه واجيب عن الاول ايضا بان  
 الامة اعتمدت على ان الاخت لا يفرض لها النصف مع الولد ونحن نقول به فانما تأخذ مع البنت بالنصيب  
 لا بالفرض قلت وقد تأملت قول لي محمد بن حنبل فاذا هو قول ثالث فان الجمهور على ان الاخت  
 مع البنت عصبة أو لا من غيرها من العصبات المذكور وابن عباس ومن تابعه على ان لا شيء للاخت أصلا  
 وقول ابن خزيمة ان الاخت مع البنت عصبة عندكم عصبة من الذكور أو من الموال وقد نسبها

شيء

وله اخت



ابن راهويه ويمنش على اختيار ابن الحاجب فانه لم يرفع شيئا متفقاً عليه والله اعلم ومرو عن ابن  
 مسعود في اختيار اب وام واخوة واخوات لاب انه كان يجعل للاخوات والبنات الثلثين ويجعل ما  
 بقى للذكر وروى الاناث وان عايشة رضي الله عنها شرت بينهم فجلت ما بقى للذكر مثل حظ الانثيين وعنه  
 زيد بن ثابت انه قال هذا من قضا الجاهلية تراث الرجال دون النساء وعن ابراهيم عن عطاء بن رباح عن  
 ابراهيم كان ابن مسعود لا يزيد الاخوات والبنات على الثلثين وكان عطاء بن رباح يري ان فيها بينهم فيما بقى  
 للذكر مثل حظ الانثيين رواها ابن لهيعة وشيعة وتقدم جواب قول ابن مسعود في البنات الحاكم  
 عن شعبه قول ابن عباس عن ابن عباس انه دخل على عثمان فقال له سخط عليك كيف تركة الامم الى السدر  
 بالاخوين وليسا باخوة فقال عثمان لا استطيع ذلك شي كان قلبي في البلدان وتوارث عليه الناس  
 صحة الحاكم وشيعة مختلف فيه قيل لو كان عند عثمان حجة من لغة او سنة لعارضه بها  
 ونما حجة في اللغة ولم يرا ابن عباس ما تقدم حجة اجاب ابن كثير في تفسيره بانه لو كان  
 صحيحا عن ابن عباس لا خذبه اصحابه الاخصاء والمروى عنهم خلافة وقرئ عن زيد بن ثابت قال  
 الاخوان تسمى اخوة قلت قول زيد ذكر الرازي في احكام القرآن من طريق عبد الرحمن بن  
 ابي الزناد عن ابيه عن خارج بن زيد عن ابيه انه كان يحب الامم بالاخوين فقالوا يا ابا سعيد ان الله تعالى  
 يقول فان كان له اخوة وانت تحبها بالاخوين فقال ان العرب تسمى الاخوين اخوة واوردوا في هذا ما حكي  
 عن سيبويه انه قال سالت الخليل عن قوله ما احسن وجوههما فقال الاثنان جماعة وقول الشاعر  
 ومهمهم قذير مدينين. ظهرا انما مثل ظهور الربين. وما انشد الاخفش  
 لما انتما المراتان بالجبر. فقلن ان الامر قد شر. وقول الآخر. سحى بالسلام غنى قوم ويجعل بالسلام  
 اليس الموت بينهما سواء اذا ما توادما ردا للفتور. واورد الطحاوي وغيره قوله تعالى فان كانوا  
 اخوة رجالا ولا نساق للذكر مثل حظ الانثيين والحكم ثابت في الاخ والاخت ولعائل ان يقول هذا  
 من دلالة النص وما يليه فلا استدلال به موقوف على ثبوت ان قابله عمر بن الخطاب شهد بقوله وبعد  
 بثبت ذلك فهو وما يليه من باب المجاز قرينته ما في صدره بدليل ان الجمع خلاف التثنية وكذا  
 لجواب عن قوله ما احسن وجوههما سلمنا ان الاثنان جماعة والعرب تسمى الاخوين اخوة فما  
 المرحح لهذا على حقيقة الجمع واما ومهمهم فلا دلالة فيه لانه اثني من اثنين واللغة فيه ان  
 يعبر بصيغة الجمع وليس ما يحسن فيه مثله والجواب ان المرحح نفس الاجماع القادرين هو  
 مثل ابن عباس واقدم صحة وليس على المناظر تعيين سند الاجماع بل نفس الاجماع يدل ظاهرا  
 على وجود راجح او قاطع لانه لو قدر كونه متمسك بالخالف النادر راجحا واكثر من ان يطالعوا  
 عليه او اطلعوا وخالفوا غلطا او عدا كان في غاية البعد ولعلم الحقوا الحق بتغيير الفرض  
 فان كل عدد روي في تغيير الفرض فالاثان منه يقوم ان مقام الجمع كما لا يخفى في الثلثين والاخوين  
 من الامم في الثلث هو اما نسخ في هذا المقام والله اعلم **ابن** **شعبة** عن ابن المهلب ان عثمان

ابن راهويه ويمنش على اختيار ابن الحاجب فانه لم يرفع شيئا متفقاً عليه والله اعلم ومرو عن ابن مسعود في اختيار اب وام واخوة واخوات لاب انه كان يجعل للاخوات والبنات الثلثين ويجعل ما بقى للذكر وروى الاناث وان عايشة رضي الله عنها شرت بينهم فجلت ما بقى للذكر مثل حظ الانثيين وعنه زيد بن ثابت انه قال هذا من قضا الجاهلية تراث الرجال دون النساء وعن ابراهيم عن عطاء بن رباح عن ابراهيم كان ابن مسعود لا يزيد الاخوات والبنات على الثلثين وكان عطاء بن رباح يري ان فيها بينهم فيما بقى للذكر مثل حظ الانثيين رواها ابن لهيعة وشيعة وتقدم جواب قول ابن مسعود في البنات الحاكم عن شعبه قول ابن عباس عن ابن عباس انه دخل على عثمان فقال له سخط عليك كيف تركة الامم الى السدر بالاخوين وليسا باخوة فقال عثمان لا استطيع ذلك شي كان قلبي في البلدان وتوارث عليه الناس صحة الحاكم وشيعة مختلف فيه قيل لو كان عند عثمان حجة من لغة او سنة لعارضه بها ونما حجة في اللغة ولم يرا ابن عباس ما تقدم حجة اجاب ابن كثير في تفسيره بانه لو كان صحيحا عن ابن عباس لا خذبه اصحابه الاخصاء والمروى عنهم خلافة وقرئ عن زيد بن ثابت قال الاخوان تسمى اخوة قلت قول زيد ذكر الرازي في احكام القرآن من طريق عبد الرحمن بن ابي الزناد عن ابيه عن خارج بن زيد عن ابيه انه كان يحب الامم بالاخوين فقالوا يا ابا سعيد ان الله تعالى يقول فان كان له اخوة وانت تحبها بالاخوين فقال ان العرب تسمى الاخوين اخوة واوردوا في هذا ما حكي عن سيبويه انه قال سالت الخليل عن قوله ما احسن وجوههما فقال الاثنان جماعة وقول الشاعر ومهمهم قذير مدينين. ظهرا انما مثل ظهور الربين. وما انشد الاخفش لما انتما المراتان بالجبر. فقلن ان الامر قد شر. وقول الآخر. سحى بالسلام غنى قوم ويجعل بالسلام اليس الموت بينهما سواء اذا ما توادما ردا للفتور. واورد الطحاوي وغيره قوله تعالى فان كانوا اخوة رجالا ولا نساق للذكر مثل حظ الانثيين والحكم ثابت في الاخ والاخت ولعائل ان يقول هذا من دلالة النص وما يليه فلا استدلال به موقوف على ثبوت ان قابله عمر بن الخطاب شهد بقوله وبعد بثبت ذلك فهو وما يليه من باب المجاز قرينته ما في صدره بدليل ان الجمع خلاف التثنية وكذا لجواب عن قوله ما احسن وجوههما سلمنا ان الاثنان جماعة والعرب تسمى الاخوين اخوة فما المرحح لهذا على حقيقة الجمع واما ومهمهم فلا دلالة فيه لانه اثني من اثنين واللغة فيه ان يعبر بصيغة الجمع وليس ما يحسن فيه مثله والجواب ان المرحح نفس الاجماع القادرين هو مثل ابن عباس واقدم صحة وليس على المناظر تعيين سند الاجماع بل نفس الاجماع يدل ظاهرا على وجود راجح او قاطع لانه لو قدر كونه متمسك بالخالف النادر راجحا واكثر من ان يطالعوا عليه او اطلعوا وخالفوا غلطا او عدا كان في غاية البعد ولعلم الحقوا الحق بتغيير الفرض فان كل عدد روي في تغيير الفرض فالاثان منه يقوم ان مقام الجمع كما لا يخفى في الثلثين والاخوين من الامم في الثلث هو اما نسخ في هذا المقام والله اعلم ابن شعبة عن ابن المهلب ان عثمان



رضي الله عنه سئل عن امرأة وابون فقال للمرأة الربع وللأم ثلث ما بق وسائر ذلك للاب وعن سعيد  
 بن المسيب عن زيد بن ثابت مثله وعن الشعبي عن عطاء مثله وعن ابراهيم قال اني عبد الله في امرأة وابون  
 فقال كان عمر رضي الله اذ اسلك طريقا فسلكتاه وجدناه سهلا وانه اني من امرأة وابون فجعلنا  
 من اربعة فاعطى المرأة الربع والام ثلث ما بق واعطى الاب سائر ذلك وعن ابراهيم عن الاسود  
 عن عبد الله عن عمر مثله وعن ابراهيم عن عطاء وزيد بن ثابت في امرأة وابون وزوج وابون قال للام  
 اسأله عن زوج وابون ثلث ما بق وعن ابراهيم قال خالف ابن عباس اهل الصلاة في امرأة وابون وزوج وابون قال  
 فقال زيد بن ثابت للام ثلث جميع المال وعن حكيم قال يعني ابن عباس لما زيد بن ثابت للزوج النصف وللأم ثلث  
 ما بق وهو السدر فارسل اليه ابن عباس في كتاب الله بهذا قال اني اكره ان افضل اما على اب  
 وكان ابن عباس رضي الله عنهما يعطى الأم ثلث جميع المال وزاد بعض الناس في الحجة لابن عباس  
 بعد عموم الآية قوله عليه الصلاة والسلام الحقوا الفرائض باهلها فما ابق فهو لول رجل ذكر  
 والاب هنا عصبة فيلزم له ما فضل كما لو كان مكانه جد واجاب ابن قدامة رحمه الله بان  
 الحجة معه لولا العقد الاجماع من الصحابة على مخالفة ولان الفريضة اذا جمعت ابوز واذن  
 كان للام ثلث ما بق كما لو كان منهم بنت وخالف الاب الجدل لان الاب في ذريتها والجد اهل منها  
 واجاب الماوردي في الحاوي بان ميراثها الثلث من ميراث الابون وميراثها مما سوى فرض  
 الزوج والزوج فم يحجزان ثم اورد على ما ورثه الابوان قال ولان الابون اذا انفرد كان المال بينهما  
 اثلاث فلذا اذا كان معهما غيرهما وكان الاب اقوى من الام فانه ليسا وبها في الفرض ويرى عليها  
 ثلثا لثقتين فلم يحجزان تكون ازيد منه سهمهما بمجرّد الرحم واجاب عن قياس الجد بان الاب اقوى من  
 الجد لاداء الجد بالاب ولا سقاط الاب من لا يشق بالجد واقول قول ابن قدامة ان الفريضة  
 متى جمعت ابون واذن فرض لا اخر غير وارد لان فرضهما في تلك السدس بالنظر فليت بل ان يقول  
 لولا النظر بالسدر لاعلنا النظر بالثلث وقول الماوردي فرضها الثلث مما يرثه الابوان شيعة  
 بالمصادرة على المطلوب ولو كان كذلك لقالة زيد ولانه خلاف قوله فلامه السدس فان ذلك من  
 راس المال لا مما يرثه الابوان وما بعد فتقدم للتعليل بالنظر والظاهر عندي ان المتنازع  
 فيه ليس المنصوم عليه عين بل ظاهر الآية فيما اذا استبدأ بالتركة والقول في منسك  
 ماخوذ من دلالة النظر عند علمائنا وقد انعقد على ذلك اجماع من ذكر وسند دفع بهذا كثير من المتكلفين  
 وتامل مع هذا قول ابن قدامة الحجة معه لولا الاجماع وقول ابن خزيمة هذا عموم لا يجوز تخصيصه  
 الى غير ذلك مما ذكر في هذا المقام واهل الموفق **وعن** فتية بن زويب قال جات اجدة الى لي بكر  
 فسألتها ميراثها فقال مالك في كتاب الله شي وما علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 شي فارجع حتى اسأل الناس فقال الناس فقال المعيرة بن شعبة حضرت رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم اعطاها السدر فقال هل معك غيرك فقام محمد بن مسلمة الانصاري فقال مثل ما قال



المغيرة بن شعبة فانفرد لها أبو بكر قال ثم جأت الحدة الأخرى لما عمن المطاب فسأله ميراثها فقال  
 مالك في كتاب الله شي ولكن هو ذاك السدر فان اجتمعتا فهو بينكما وأيضاً ما خلت به فهو لها رواه  
 الحسن بن الحسن بن أحمد بن حنبل في صحيحه الترمذي وابن حبان الألبان في صحيحه في لفظ ابن ماجه ثم جأت  
 الحدة الأخرى من قبل الأب إلى عمرو في لفظ ابن له شعبة جأت الحدة بالأم أو ابن ابن بعد رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم إلى أبي بكر رضي الله عنه فقالت ان ابن ابني أو ابن بنتي مات وقد اخبرت ان صاحبها  
 الحدة وفي لفظ الترمذي الحدة أم الأم أو أم الأب إلى أبي بكر رضي الله عنه وفي لفظ النسائي ان الحدة  
 أم الأم أنت أبا بكر رضي الله عنه وعن بريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل للحدة السدر إذا لم يكن  
 دونه أم رواه أبو داود والنسائي وفيه أبو المنيب العتيبي وثقة يحيى وتكلم فيه غير واحد  
 وعن عباد بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى للجدتين من الميراث بالسدر بينهما رواه  
 الله بن أحمد في المسند وعن عبد الرحمن بن زيد قال اعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث جرات  
 السدر ثنتين من قبل الأب وواحدة من قبل الأم رواه الدارقطني هكذا في سلاوة عن القاسم بن  
 محمد قال جأت الحدة ثلث إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه فاراد ان يجعل السدر للثلاث من قبل الأم  
 فقال له رجل من الانصار اما انك تترك التي لو ماتت وهو حي كان اياها يرث فجعل السدر  
 بينهما رواه مالك في الموطأ و**أخرج** ابن له شعبة عن الحسن بن سفيان عن اربع جرات فقال  
 رث منها ثلاث وتكلم امرأ في الأمر وعن الشعبي قال جئت اربع جرات إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فورث ثلاث وطرح واحدة أم أبي الأم و**أخرج** سعيد بن منصور عن الشعبي قال انما طرحت  
 إلى الأم لان ابا الأم لم يرث و**أخرج** ابن له شعبة عن الحسن بن سفيان انه كان نورث ثلاث جرات ويقول  
 ايتهن كانت اقرب فهو لها ذوات الأخرى فاذ استويا فهو بينهما وعن الشعبي عن عطاء بن رباح قال في الجرات  
 السهم لذي النزل منهن وعن عمار مولى بني هاشم عن زيد بن ثابت في الجرات اذا كانت الحدة اقرب  
 فهي احق وعن سعيد بن المسيب عن زيد بن الحدة قال لم ينفها الميراث وعن الزهري ان عثمان  
 كان يورث الحدة أم الأب وابنها وعن ابراهيم قال لا يرث الحدة مع ابنتها اذا كان جيا في قول  
 وزيد وعن الشعبي عن عطاء بن رباح انهم يورثون بجعل الحدة مع ابنتها ميراثا وعن عامر قال لم يورث  
 اصغر اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الحدة مع ابنتها الا ابن مسعود ويقول **عامة** العصابة  
 ناخذ أبو بكر بن له شعبة سمعت وكيف يقول الناس هذا يعني قول علي وزيد وما  
 روى الترمذي عن ابن مسعود رضي الله عنه قال في الحدة مع ابنتها اول حدة اعظمها رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم سدرها مع ابنتها وابنها حي محمول على ان ابنتها كان عا ومحروما ليستفاد  
 به انه لا يسقط ميراثها بسقوط من ادلت به لا ينقطع باطن لان صحة عند العصابة  
 تمنع من مخالفتها والاختلاف فيه وما رواه أبو الحسن ابن اللبان عن ابن عباس انه قال الحدة  
 ميراث الأم اذا لم تكن ام فميراث ليث بن ليث سليم اختلفوا لم يميز حديثه فترك وما روى عن حارس الحدة

ان اصل  
 لان قصده من وبولدي عليه السلام  
 عليه وسلم فهو صنفان  
 على الحدة من جات اولها فادري



بمنزلة الامر ث ما نزل الامر فقيه رجل لم يسم كما اخرجته ابن له شيبه وقوله تعالى كما اخرج ابوك  
 من الجنة يفيد تسمية الجد ابا والحق انما لا يثبت الحكم لهما ويؤيد قول لي بكر رضي الله عنه مالك  
 في كتاب الله شيئا وسألت الناس وسألت فلم يقل الا اصدى الصحابة عن شي من القرآن وانما قالوا له  
 قضي رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال عمر رضي الله عنه مثله بعد علمه بقوله وقال ابو بكر بن المنذر  
 اجمع اهل العلم على ان للجد الشدس اذا لم يكن للميت ام والعجب من الحفاظ الى محمد بن حزم كيف  
 يستدل بقول الصحابي الواحد من طرق ضعيفة شارة في مقابلة قول الجمهور وان تكن الحجة عليه بقول  
 لا حجة في قول اصدون رسول الله صلى الله عليه وسلم **باب العصبات**  
 اخذ رج عبد الرزاق عن ابن جريح قال قال عمرو بن شعيب قضي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان مات  
 الولد او عن مال او ولا فهو لورثته من كان وقضي ان الاخ للاب والام واول الكلالة بالميراث ثم الاخ  
 للاب واول من بني الاخ للاب والام فاذا كانوا بني الاب والام وبنيو الاب بمنزلة واصل فبنوا الاب والام اور  
 من بني الاب فاذا كان بنوا الاب ارفع من بني الاب والام باب فبنوا الاب واول اذا استتوا في النسب  
 فبنوا الاب والام واول من العمة للاب وان العم للاب اول من بني العم للاب والام فاذا كانوا بني الاب  
 والام وبنيو الاب بمنزلة واصل نسب واصل فبنوا الاب والام واول من بني الاب فاذا كانوا بنوا  
 الاب ارفع من بني الاب والام باب فبنوا الاب واول من بني الاب والام فاذا استتوا في النسب فبنوا  
 الاب والام واول من بني الاب لا يرث عم ولا ابن عم مع اخ وابن اخ وابن الاخ من كان احدا واول  
 بالميراث ما كانوا من العم وابن العم وقضي ان كاتبة عصبه من المحررين فله ميراثهم على فرايضهم  
 كتاب الله ما لم يستوعب فرايضهم ماله كله رد عليهم ما بقي من ميراثه على فرايضهم حتى يروا ماله  
 كله الحديث وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان العصبه اذا كانوا مستوين فبنوا الام واول من  
 شقيق مثله وفي الباب حديث على ان اعيان بني الامر يتوارثون دون بني العلات وحديث ابن  
 مسعود وما بق فلاخت وحديث معاذ وزت اخا وابنة لكل واصل النصف ولحق بهذا  
 ما رواه ابن له شيبه عن الشعبي قال كان يا وزيد يقولان في بني عترة اصدى اخ لا يرثنيان  
 السدر وما بق بينه وبين عمه وكان عبد الله يعطيه المالك كله وعن الحارث عن ثام  
 الاول وعن ابراهيم قال قضي فيها عمر وعلى وزيد ان اخيهما من امها السدر وهو شر بكم بعد في المال  
 وقضي فيها عبد الله ان المال له دون من عمه قال ابو محمد بن حزم اخذ بقول ابن مسعود ولاهم  
 قد اجتمعوا في اني عن اجد سما ابن شبيب الميت والاخر ابن اخي الميت لا يبيد ان ابن الشقيق واول  
 لا يتوايد مع بني الميت لا يبيد حقة الميت دون ابن العم والاخر وبالحسن يدرى كل اصدانها قد استويا  
 في ولاه جد الميت ابني ابيه وانفرد اصدما بولان جلة الميت لا يبيد ابني الميت وانفرد الاخر  
 بولان ام الميت ولا يحيل اصدان ولاه ام اقرب من ولاه لجنه فواو لي رجل ذكر فان تركت  
 ابني عم اصدما زوج فالنصف للزوج بالزوجيه وما بق في ابن العم انهم والجواب ان الشيخ

في كتاب الله شيئا  
 وسألت الناس وسألت  
 فلم يقل الا اصدى  
 الصحابة عن شي من  
 القرآن وانما قالوا  
 له



6 كما لم يكن ممن يأخذ بالقياس فصرنا فيه نقاس اجتماع الرحم والتعصيب من حصتين كما اذا كانا  
 من جهة واحدة ولم يتبينه الى ان الاول لا يوجب التقديم والثاني توجبه للايقاف على ان  
 المستحق في القرض لا يقوى به التعصيب كما لو كان اصد من زوج اذ ولا في الام لا يوجب اصد  
 امر من استحقاقا بالقرض او تقدر بما بالجمع ولا يوجب كلا الامر من كالاخوة المتفرقة وقد ترك  
 في هذا ظاهر قوله تعالى في لكل واحد منهما السدس فانه ظاهر في ان لا يراد بهذه الاخوة  
 في السدس وروى ابن ابي شيبة ايضا عن الحكم بن مسعود الثقي في زوج وام واخوة واخوات  
 لا يورثون وام واخوة وام مع الاخوة لام في الثلث فقال له رجل قد قضيت في هذه عام اول  
 بعير هذا قال وكيف قضيت قال جعلت للاخوة للام ولم يجعل للاخوة للاب والام شيء فقال  
 ذلك علي ما قضيت وهذه علي ما قضيت وعن ابراهيم بن عمر وزيد بن مسعود كانوا يشركون في زوج  
 وام واخوة لاب وام واخوة لام وكانوا يقولون لم يردم الاب الاقربا ويجعلون ذكرهم وانا منهم فيه  
 سواء وعن عمار انه كان لا يشرك وعن هذيل عن عبد الله انه كان لا يشرك ويقول تناهت السهام  
 وعن الشعبي عن زيد بن ثابت انه كان لا يشرك وعن عامر بن علي وابا موسى وابيا كانوا لا يشركون  
 وحديثنا وجميع قال ليس احد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الا اختلفوا عنه في المشاركة  
 الاعلى فانه كان لا يشرك وروى البيهقي في المعرفة عن الشافعي انه قال في المشاركة لان الاب لما سقط  
 حكمة ما رواه ابن ابي عمير قال وحكاها الشافعي في القديم عن عمر وزيد بن ابي حنيفة ما قدمناه عنهما من  
 رواية لنفسه من غير طريق الشافعي واخرج عن الشافعي ما بلغه من وكيع عن سيف بن منصور  
 عن ابراهيم بن عبد الله شريك قال الشافعي في رجل يقول يشرك وممك الفوتة والجواب عن هذا  
 ما قدمناه من الرواية عن عبد الله انه كان لا يشرك ويقول تناهت السهام وان هذا موقوف  
 عليه الصلاة والسلام الحقوا الفرافير باهلها فانعتقوا فملا رجل ذكر فلم يجعل للعبدة شيئا الا  
 بقدر ذوق الغرور وقوله لان الاب لما سقط حكمة ليس بظاهر ولم يبين من اسقط حكمة  
 من نضر او سنة او اجماع او عقيل وقد قال الله تعالى وان كان رجل يورث كلالة او امرأة وله اخ  
 او اخت فلكل واحد منهما السدس فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث ولا خلاف في ان  
 المراد بهذه الآية ولذا الام خاصة من شرك بينهم فلم يعط كل واحد منهما السدس وقال  
 تعالى فان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين وهم يسوون بين ذكرهم  
 وانا منهم ومسايل الالزام على القول بالتشريك في احكام القران للدارين وغيرهم والله اعلم وعن  
 عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم انه جعل ميراث ابن الملاعة لأمه  
 ولورثتها من بعدها رواه ابو داود واخرج ابو داود ايضا عن عبد الله بن عبيد عن رجل من اهل  
 الشام ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ولد الملاعة عصبته عصبته أمه وفي حديث  
 سهل بن سعد عن ابن الملاعة وجرت السنة ان يورثها وترث منه ما فرض الله لها اخرجاه وعن عائشة

سكر الاخوة  
 عنه اشركوا  
 في شئ من عرض الله  
 من الاب والام



بن الأسقع ان النبي صلى الله عليه وسلم قال نحو المرأة ثلث موارث غنيقتها ولقيطها والولد  
 الذي لا عنت عليه رواه الخمسة وقال الترمذي حسن غريب وتكلم فيه الخطابي والبيهقي  
 بما لا يفيد بعد ثقة رواه وجود شواهد ولم يبين واحد منهما وجه دعواه والله اعلم  
 وأخرج ابن أبي شيبة عن عبد الله بن مسعود في ابن الملا عنه مراثيه لأمه فان كانت  
 أمه قد ماتت يورثه ورثتها ومن الشعبي عن عائشة وعبد الله بن مسعود انهما قالان في ابن الملا عنه  
 عصيته عصبة أمه ومثله عن ابن عمر وأخرج عن الشعبي عن عائشة في ابن الملا عنه مات وترك  
 أمه وأخاه لأمه قال كان شارح الله عنه يقول للام الثلث وللأخ السدس ويرد ما بقي عليهما  
 الثلثان والثالث وكان ابن مسعود يقول للام الثلث وللأخ السدس ويرد ما بقي على الأم وعن زيد  
 بن وهب قال لما رجم علي المرأة قال لها هذا ابنك تربونه ويرثك وإن خنتني فلعنك  
 وعن الشعبي عن عائشة وعبد الله بن ابن الملا عنه أمه عصيته وعصبتها عصبة وولدت الزنا  
 بمثلته وعن الحسن ولد الزنا بمثله ولد الملا عنه وعن الزهري ولد الملا عنه وولدت الزنا ثانيا  
 من قبل الأم وروى عبد الرزاق عن الثوري عن مجاهد عن الشعبي عن عمر كتب إليه ان لا يورث الحمل إلا  
 ببينة وعن الشعبي والخفي قال جميع لا يورث الحمل إلا ببينة وعن الحسن وابن سيرين قال  
 جميعا إذا قامت البينة ورث الحمل وقال محمد بن مسلم في الموطأ عن الثقة ثنا بكير بن عبد الله بن  
 الأشج عن سعيد بن المسيب قال ان عمر بن الخطاب ورث أمه من الأب ما ولدته العرب قال محمد بن  
 الحجيل الذي يئس وتبى معه امرأة فتقول هو ولي أو تقول هو أخي ولا نسب من الأنساب  
 يورث إلا ببينة إلا الوالد والولد فانه إذا ادعى الوالد ابنه وصدقه فهو ابنه ولا يحتاج في  
 هذا إلى بينة إلا ان يكون الولد عبدا فذلك يورث فلا يكون ابن الأب مادام عبدا  
 حتى يصدقه المولى والمرأة إذا ادعت الولد وتشهد مثله حتى يورثها وهو يصدقها وهو  
 حذر فوائدها وعن عبد الله بن شداد بن عبد الله بن شداد بن عبد الله بن شداد بن عبد الله بن شداد  
 لا يباع ولا يوهب وأخرج ابن جرير في التهذيب عن طريق صحيح وأخرج ابن جابر بن محمد  
 من حديث ابن عمر وعن عبد الله بن شداد بن عبد الله بن شداد بن عبد الله بن شداد بن عبد الله بن شداد  
 وتزل أمه له فقس رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني وبين أمته نصف من واه النساء وابن ماجة  
 وأخرج النسائي عن عبد الله بن شداد ان ابنه حمزة اعتقت فملوكها فأتى فذكر الحديث وقال  
 هذا أول بالصواب وأخرج أبو داود في المراسيل عن عبد الله بن شداد قال أترونا ما أبنته  
 حمزة من كانت أختي لأبي وأنها اعتقت فملوكها الحديث وأخرج عبد الرزاق موصولا ومثلا  
 في بعض عار رواية الشاذكوني ان مولى حمزة أخرج الدارقطني وأخرج سعيد بن منصور عن  
 الحسن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الميراث للعصبة فان لم يكن عصبة فالمولى عنه  
 ان رجلا اعتق عبدا فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان مات ولم يدع وارثا فهو لك وأخرج مسلم

ماله



7 من عبد الله من مسعود فمن اعتنق سائبة قال انت قل نعمته وروى سعيد بن منصور عن عمرو بن  
 مسعود قال لا في ميراث السائبة هو للذي اعتقه واخرج ابن له شيبه وابن له شيبه  
 عن عمار بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ميراث للمولى العتق  
 عن عبد الله مثله وعن شرح مثله واخرج ابن له شيبه في رجل اعتقه قومه واعتق اباه  
 اخرون ثنا وكيع ثنا سفيان عن حماد بن ابراهيم قال اختصم علي والزبير في مولى لصفية ال  
 عمر فقضى عمر بالميراث للزبير والعقل على فاضل هذا ان علي كان يري ان ميراث المولى العتقة  
 المعتقة لا لولدها وروى عنه ما يدل على خلافه فروي ابن له شيبه عن ابراهيم قال قال  
 علي في المرأة تعتق الرجل الولد لها وولد لها ما بقي منهم فكذا ان اقتدضوا رجعا الي  
 عصبتها فان صح الاول كان هذا رجوعا وفي الباب ما اخرج احمد الامام احمد باسناداه الي  
 زياد بن له شيبه ان امرأة اعتقت عبدا لها ثم توفيت وترك ابن لها واخاها ثم توفي مولاها  
 من بعدها فاتي اخو المرأة وابنها الي رسول الله صلى الله عليه وسلم في ميراثه فقال عليه الصلاة  
 والسلام ميراثه لابن المرأة فقال اخوها رسول الله لو جرح جرح كانت علي وتكون ميراثه لهذا  
 قال ثم وعن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم المولى احب اليه الدين ومولى نعمته  
 يرثه اول الناس بالمعتق وحديث عمرو بن شعيب ما اخرج الزاوي والد والولد فهو لعصبة من كان  
 قال فيه حميد الناس يخلطون عتقا في هذا والله اعلم واعلم ان الولد يورث به ولا يورث  
 كما دلت عليه هذه الاحاديث فاندفع ما نشئت ابو محمد بن حزم من حديث مولى القوم من انفسهم  
 والله اعلم واخرج ابن له شيبه عن عمرو بن ابي عبد الله وزيد بن ابراهيم كانوا يقولون اذا لحقت الار  
 العتاقة وله اولاد من حرة جروا وهم واخرجهم عن عثمان قال ابن قدامة اجعت الصحابة  
 على قضا عثمان بذلك واخرج ابن له شيبه وعبد الرزاق والدارمي والبيهقي عن عمار وزيد بن ابراهيم  
 كانوا لا يورثون النساء الا واعتق من اعتقن او كانت عن ابن سيرين لا تراث النساء من الولا الا ما كان  
 او اعتقن واعتق من اعتقن وكان في حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن علي بن بلقيس ان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم قال ميراث الولا للاب من الذكور ولا تراث النساء من الولا الا ولا من اعتقن او  
 اعتق من اعتقن ولا ابن له شيبه عن شرح وزيد بن ثابت في رجل مات وترك ابنة واباه ومولا  
 لم مات المولى وترك مالا فقال شرح لابي له شيبه السدس وما بقي فللان قال زيد بن ثابت المال  
 كله للان وليس للاب شي واخرج ابن له شيبه عن ابراهيم مثل قول شرح وعن الحسن والشعبي وابان بن معوية  
 وعطاء ومجاد وسفيان مثل قول زيد واخرج عن ابراهيم في امرأة اشترت اباه فاعتقته مات  
 ولها اخت قال لها الثلث في كتاب الله ولها الثلث الباقي لانها عصبة **باب**  
**الحجب** اخرج ابن له شيبه عن ابراهيم والشعبي ان عليا رضي الله عنه كان يقول في المملوكين وا  
 الكتاب لا يحجبون ولا يرثون وعن ابن سيرين قال قال عمر رضي الله عنه لا يحجب من لا يرث وعن علي بن عمار

من الولا الا ما اعتقن

هـ



مثل الاول وعن ابراهيم بن علي وزيد بن الملوكن والمشركن قال لا يحجوا ولا يوثقون وعن الشعبي عن مسعود  
انه كان يحج بالملوك واهل الكباب ولا يورثهم وبهذا قال ابو ثور وداود وثابته الحسن بن القائل  
دون غير قال ابن قدامة ولعلمهم تمسكوا بعجم قوله تعالى فان كان له منكم اربعة ما تركن وان  
كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركتم وقوله تعالى ولا يورثه لولاهن احد منها السدين مما ترك ان كان له ولد وقوله  
تعالى فان كان له اخوة فلامه السدين وهو اولاد واخوة وعدم اربهم لا يمنع حجهم كالاخوة مع  
الابوين يحجون الام ولا يوثقون ولنا انه ولد لا يحج الاخوة من الام ولا ولد ولا الاب الى السدين يحج  
فلم يحج غيرهم كالميت ولانه لا يورث في حجة غير الام والزوجة فلم يورث في حجهم كالميت والاية  
أريد بها وكذا من اهل الميراث بدليل انه قال يوصيكم الله في اولادكم الاية اراد به الوارث ولم  
يذكر هذا فيهم وكما قال تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد وله اخت لم يَدْخُلْ هذا فيهم واما  
الاخوة مع الاب فهم من اهل الميراث بدليل انه لولا الاب لورثوا واما تقدم علمهم غيرهم ومنعوا مع  
اهليتهم لان غيرهم اول من منهم فاستناع اربهم لما منع لانا شق المقضي والله اعلم وقد تقدم حديث عمر بن  
شعيب في العصبية والله اعلم **باب القول** ابن ج شيبه عن  
علي وعبد الله وزيد انهم اكلوا الفريضة وعن شرح في اخنتين لاب وام واخنتين لام وزوج  
وام قال من عشرة الاخنتين اب وام اربعة وللأختين لام سمان وللزوج ثلثة وللأم سهم  
قال وليع والناس على هذا وعن عطاء عن ابن عباس قال الفريضة لا تقول واخرج  
الطاوي في الاحكام من طريق الزهري قال اخبرني عبيد الله بن عبد الله قال دخلت انا وزيد  
بن اوس الحدان على ابن عباس بعد ما ذهب بصره فقال تزون الذي احصى زمل عاج عودا جعلت مال  
نصف ونصف وثلاث بعد ما ذهب النصف والنصف اين موضع الثلث فقال زفر بن عباس  
من اول من اعال الفريضة قال عمر بن الخطاب قال لم قال الله لما اتفقت عليه الفريضة يدافع بعضها  
بعض قال والله ما ادري ما قدم الله وما اخر الله وما اجد شيئا في هذا هو وسع من ان اقسام  
هذا المال عليكم بالخصص قال وايم الله لو قدم من قدم الله واخر من اخر الله ما عالت  
فريضة فقال زفر وابن ما قدم الله وابن ما اخر الله قال ما كانت فريضة تزول الى فريضة  
فتلك التي قدم وتلك فريضة الزوج والزوجة والوالدة اذا زال الزوج عن النصف رجع الى  
الربع ولا ينقص منه واذا زالت المرأة عن الربع رجعت الى الثمن ولم تنقص منه فله الفريضة  
التي قدم الله عز وجل والاخوات لهن الثلثان والواصة لها النصف فاذا دخلت عليها البنت  
لم يكن لها الا ما بقى والبنات كذلك هذه التي اخر الله فلو كن اذا اجتمعن اعطى من قدم الله حصة  
واذا كان ما بقى من اخر الله ما عالت فريضة فقال له زفر ما منعك ان تشير بهذا الراي على عمر قال  
هبة قال ابن شهاب لولا انه تقدمه انا ما هدي كان امرنا على الورع ما اختلف على ابن عباس  
رايه احد من اهل العلم ففي هذا تفسير قول ابن عباس وتركه امانة الفريضة وفيه اخيان عن عمر انه اول



من افعال الغرائب وفيه قول الزهري لولا انه تقدمه اماما هدي به يد عمر وعثمان فيما نرى  
والله اعلم وقد روى القول في العول عن عام اخبر عنه انه سئل وهو على المنبر عن رجل ما  
وترك ابنته وابويه وامراته ما للمائة قال تحول ثمنها تسعا وقد روى ذلك عن زيد ومحمد  
ثم اخرج عن خارجة بن زيد ان اباها كان يبلغ بالعول اكثر مما يبلغ مثل ثلثي الفريضة وانه اول  
من افعال فانكر ذلك عليه بعض الناس ثم اتبعه الناس قال الطحاوي فلما اختلفوا  
في ذلك نظرنا فيه لنستخرج من ذلك قولنا صحيحا فذكرنا ما سلكه من هذا الجنس مما يجري فيها هذا  
الاختلاف لننظر كيف يخرج اقوالهم فيها وهي امرأة ماتت وترك زوجا وامها وثلاث اخوات  
لايها وامها وانما ذكرنا ثلاث اخوات لان ابن عباس لا يحب الام عن الثلث الا بثلاثة فصاعدا فكا  
من يعيل الغريب يقول للزوج النصف وللأم السدس وللأخوات الثلثين فيعيل الفريضة  
ثلثها وكان من لا يعيل يقول للزوج النصف وللأم السدس كاملا وما بقى للأخوات فيدخل  
النقيصة على الأخوات دون الزوج والام لانه لو كان معهن اخ ردهن الى ما بقى واسقط  
في ذلك نصهن فقد يدخل الاخوين في ذلك انه لو كان مع الزوج ولد لنقصه من النصف الى  
الرابع فلا يشرط في ذلك الحكم الزوج لو كان معه من ينقصه من فريضة وجعلت فريضة  
على كمالها اذا كان ليس معه من ينقصه منها شيئا فكذا في الأخوات هكذا حكم انما تحول عن  
فريضته وينقص منها اخ لو كان معهن فاذا لم يكن معهن اخ لم يجب ان ينقص من فريضته واذا  
لم يجب ذلك كما ان لم يكن معهن اخ كالزوج اذا لم يكن معه ولد كان كل فريضة منهن ومن الزوج  
على سهم فلم يكن فريضة منهن او بالانقيصة من فريضة فوجب لذلك ان تكون النقيصة عليهم جميعا  
على مقادير سهمهم كما ذهب اليه عمر ومحمد وزيد رضي الله عنهم وحاصل هذا منع ان تكون البنات  
والأخوات ممن اخر الله مطلقا في كل حال بل انما ذلك حال النقص فاما حال التسمية فلا  
للنقص فيها حال عدم من يسقط عنه قال الرازي في الاحكام وليس يجب من الله تعالى  
انزال فرضها الى غير فرض في موضع ان يزيل فرضها في الحال التي نرى عليها انتهى وله مسئلة  
اخرى الزامية وهي زوج وام واختان لام فان يجب الام الى السدس خالف مذهبه فيجب  
الام باقل من ثلثة اخوة وان ينقص الاخوين من الام ردا للنقص عما من لزمه بطة الله من فريضة  
الى ما بقى وان افعال المستقلة رجح القول الجماعه **واجاب** عنها الحافظ ابو بكر بن حزم  
بان الزوج والام يرثان بكل حال وبكل وجه واما الاختان لام فقد يرثان وقد لا يرثان فلا  
يجوز منع من نحن عايقين من ان الله تعالى اوجب له الميراث في كل حال وابدأ ولا يجوز تورث  
من قدرث وقد لا يرث الا بعد تورث من نحن عايقين من وجوب تورثه وبعد استيفائه  
ما نص الله تعالى له عليه فان فضل عنه شيء اضره الذي قد لا يرث وان لم يفضل له لم يكن له  
شي اذ ليس في وسع المكلف الا هذا او مخالفة القرآن بالدعوى بل لا يرثان فللزوج النصف

ب

ت  
ن

كلام







وسیعاً فی ذوی الارحام ما یحیی بهم من لریری الرد و الجواب عنه ان شاء الله تعالی **باب**

پیر

**ميراث الجدة عن عمران بن حصير** ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان ابني مات فالي من ميراثه قال لك السدس فلما ادبر دماه قال لك سدس آخر فلما ادبر دغاه فقال ان السدس الآخر طعمة رواه الخمسة الا ابن ماجة وصححه الترمذي وعنه الحسن ان عمر قال عن فضيلة الجدة فقام معقل بن يسار والمزني فقال قضي رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما اذا قال مع من قال لا ادري قال لا ادري فابقي اذ رواه احمد وروى ابن له شيبه عن علي بن سعيد الجدي ان ابا بكر رضي الله عنه كان يرى الجد اباء وعن علي بن موسى ان ابا بكر جعل الجد اباء وعن ابن له شيبه قال قال الزبير ان الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كنت متخذا خليلا لا اتخذته خليلا جعل الجد اباء يعني ابا بكر وعن طاوس عن ابن له شيبه عن ابن عباس عن عثمان انهم جعلوا الجد اباء وعن عطاء عن ابن عباس انه جعل الجد اباء واحدا عبد الرزاق عن عطاء بن رباح عن ابن له شيبه قال كان يجعل الجد اباء وعن ابن الزبير انه كان يجعل الجد اباء وعن عثمان وعبد الله بن الجهم قال جميعا الجدة والاب واحدا جده بن خزيمة ولا بن له شيبه عن الحسن ان زيدا كان يقاسم الجدة مع الوالد والاشقي فاذا كانوا ثلثة كان له ثلث جميع المال فان كان معه ذوايقر نظيره فان كانت الباقي له اعطيه وان كانت المقاسمة خير له فاسم ولا ينفق من سدس جميع المال واحدا في رجل ترك حلة واخاه لاييه وامه واخاه لاييه فلجلد النصف ولا خيمه لاييه وامه النصف في قول علي وعبد الله وكان زيد يعطي الجد الثلث والاخ من الاب والم الثلثين فاسم بالاخ من الاب والام واكثر شيئا وعنه في رجل ترك حلة واخاه لاييه وامه واخاه لاييه فلجلد في قضا زيد الحسن من عشرة اربعة اسهم واخاه من ايده وامه المصنف خمسة واخيه من ايده ستة الاخ من الاب في قضا زيد الاخ من الاب والام كان لها ثلثة اخماس المال اكثر من النصف وليس للاخت الوالد وان قاسمها اكثر من النصف وعن الشعبي قال ما رايت احدا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطى اخوة من الابرار مع الجد شيئا وعن ابراهيم قال كان يابا وعبد الله لا يورثان الاخوة من الام مع الجد شيئا هذا حاصل ما عليه العمال ورويت عن الصحابة اقوال اخر فاحدج بن له شيبه ان عمر رضي الله عنه كتب الى عبد الله بن مسعود ما ارى الا انا قد اخفنا بالجدة فاذا اجلنا كان هذا افتقارهم به مع الاخوة ما بينه وبين ان يكون الثلث خيرا له من مقاسمتهم فاخذه عبد الله وعني انه كان يقاسم الجد الاخوة الى السدس وعن الشعبي قال كتب ابن عباس الى علي ساله عن سبعة اخوة وجد فكتب اليه ان اجعله كاحد منهم وامح كتابي واخرج ابن اللبان البصري في كتابه فقال في سبعة اخوة وذكر مثله وروى سعيد بن منصور عن الحسن البصري قال كتب عمر الخطاب الى علي له ان اعط الجدة مع الاخ الشطر ومع الاخوة الثلث ومع الدلائل الربع ومع الاربعة الخمس ومع خمسة السدس فان كانوا اكثر من ذلك فلا تنقصه من السدس وعن عبيد بن الصلة قال كان عمر وعبد الله يقاسمان الجدة مع الاخوة ما بينه وبين ان يكون السدس خيرا له من مقاسمة الاخوة وروى

فأعطيت النصف من أجل أن  
ثلاثة أخماس المال

هذام



عبد الرزاق عن قتادة ان عليا شاور عمر في الجد فقال على له الثالث **الحكم** لآل وعمر عبد الله بن مسعود  
انه كان يقاسم بالحد مع الاخوة الى الثالث ويعطى كل صاحب فريضة في بيته ويترجى الاول بانه قول  
من رويته وما روى ابو عياض انه سمع زيد بن ثابت يقول انه دخل على عمر بن الخطاب رضي الله عنه في  
الليلة التي قبض فيها فقال له زيد اني رايت ان انقض الجدة فقال له عمر لو كنت متسقا احد الاحد  
لا تنقضت الاخوة الجدة **الحكم** النبي بنو عبد الله بن عمر بن نفيل في ذون اخوتي قال لا اراهم ذون اخوتي  
لان اصحب لا قول فيه قال فامتنع من ليلته اخبره ابن خزيمة عن طريق ابن سليمان انا عبد الوارث  
بن سعيد عن اسحق بن سويد انه سمع عبد الله بن بريدة انه سمع ابا عياض في هذا اخبر قول عمر رضي الله  
وصار ذلك رأي الشيخين وبانه قد روي اتفاقا لي بكر وعمر وعثمان وعلي وعبد الله بن مسعود وان  
عباس بن ابي ربيعة في ان الجد بمنزلة الاب واختلف من بعضهم والاختلاف لم يمتنع اولى وروي اليه في  
في المعرفة عن الشافعي رحمه الله انه قال ما كان الكتاب والسنة موجودين في العذر على من سمعها  
مقطوع الاما يتابعها فاذ لم يكن ذلك صرنا الى اقاويل اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الواحد منهم ثم كان  
قول الامامة ابن بكر وعمر وعثمان زاد في القديم او على رضي الله عنهم اذ امرنا الى التعليد احب اليها  
وليس حديث النبي الذي رواه الترمذي وابن ماجه ارحم امتي يا من ابوك واشد هاشمي دين الله عمر  
واصدقها حيا عثمان واعلمها بالاحلال والحرام معا ذن جيل واقراوها الكتاب الله ابي ربيعة  
واعلمها بالنبي زيد بن ثابت ثبت فقد قال في المقدر لابن الحكم **الحكم** في هذا  
حديث ضعيف ليس له اسناد يعمد عليه والاشبه انه من الموضوعات على النبي صلى الله عليه  
وسلم فان زيد بن ثابت لم يكن مشهورا بالنبي اكثر من غيره على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا  
بل ولا علم انه كان كذلك في الغرض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ابي بكر ذكر ذلك  
في هذه المسئلة وذكر ان اسقاط الجد الاخوة قول اربعة عشر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وقال ابن خزيمة اسانيد مظلمة ثم لو صح لم يكن لهم فيه حجة لانه لا يوجب كونهم اقرضهم  
ان يتركوا قوله كالمعجب عندهم ما في هذه الاجاز من ان ابنا او ادم وعليها اقضائهم ان يعشروا  
على قراءة الحق دون سائر القراءات وعلى افضية كل ذون غيرهم وهم يقولون ان الصحابة خالفوا زيدا  
في هذه المسئلة واستدل الماوردي في توريث الاخوة مع الجد بعضهم قوله تعالى واولوالارحام  
بعضهم اقول يتوض في كتاب الله وناقض نفسه في ذون الارحام فجعلها خاصة وعموم قوله تعالى للرجال  
نصيب مما ترك الوالدان والافولون الآية وامامة الشافعي يقول انها منسوخة روى ذلك  
اليه في المعرفة والجواب ان عمومها قد خفف من بعد اخرى فتخصر بادلتنا وروي ابن خزيمة  
وسعيد بن منصور عن ابي ربيع قال كان عبد الله يجعل الاكورية وهي زوج وام واخوة وجد من عاتبة  
للزوج ثلثة وللأخت ثلثة وسهم للام وسهم للجد قال وكان ثلثة ثلثة للمزوج وثلثة  
للأخت وسهم للام وسهم للجد ثم يرضى في ثلثة فنصير سبعة وعشرين فيعطى للزوج تسعة وللأم ستة

ابوب

مع  
س  
راه

افقيه

وكان زيد يجعلها من تسعة  
ثلاثة للزوج وثلاثة  
للأخت وسهم للام وسهم للجد



[illegible]



والطريق الاخرى التي اشار اليها ابو داود اخرجها الطحاوي في الاحكام وغيره ثلث الربيع المراكبي  
اسد ثمانية من صالح ثلث اشدين سعد وثلاث ابوزرعة الدمشقي ثمانية عبد الله بن صالح ثمانية معاوية بن صالح  
عن اشدين سعد فثلاث على بن ابي طلحة معاوية بن صالح وهو ممن اخرج في مسلم ووثقه يحيى بن معين واحمد بن  
حبل وغيرهما واخرج الطحاوي ثمانية ابوامية ثمانية ابو عاصم ابن حريج عن عمرو بن مسلم عن طاووس عن عائشة  
رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال الخال وارث من لا وارث له واخرج ايضا عن عبد الله  
بن ابي مسعود ثمانية ثمانية من سليمان بن ابي حريج وهذا ايضا سند كله ثلثات وان كان طاووس ذكره من غير  
قول عائشة واخرج عبد الرزاق عن الثوري عن محمد بن اسحق عن محمد بن يحيى بن جابر عن عبد واسع بن  
جابر قال توفي ثابت بن الدحداح وكان اثنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعاصم بن عدي هل سمع من  
له فيكم نسبا قال لا يرسول الله فذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم ابابا لينة بن عبد المنذر بن اخيه فاعطاه  
ميراثه واخرج جده عن ابراهيم بن يحيى عن صالح بن كيسان عن محمد بن يحيى بن جابر واخرج جده الحارث  
بن ابي اسامة ثمانية ابو عبيدة ثمانية بن عباد ثمانية محمد بن اسحق واخرج الطحاوي ثمانية ثمانية يوسف بن  
يحيى ثمانية بن سليمان بن محمد بن اسحق واخرج جده سعيد بن منصور ثمانية ابو شهاب ثمانية محمد بن اسحق  
~~واخرج جده سعيد بن منصور ثمانية ابو شهاب ثمانية محمد بن اسحق~~ واخرج جده بن ابي شيبة ثمانية ابن ابي  
عن محمد بن اسحق وثلاثة وكيع ثمانية ثمانية من اهل المدينة عن محمد بن يحيى بن جابر واخرج الحارث  
عن الزهري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العمة بمنزلة الاب اذا لم يكن بينهما اب والحالة بمنزلة  
الام اذا لم يكن بينهما ام واخرج جده بن ابي شيبة عن وكيع عن الحكم بن عتيبة عن عبد الله بن عبيد بن عمير  
ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه ورث خالا ومولا من مولاة وعن زر عن عمر انه قسم المال بين عمه وخاله  
وعن الشعبي عن زياد قال اني لاعلم ما صنع عمر جعل العمة بمنزلة الاب والحالة بمنزلة الام وعن الحسن  
عن عمر قال للعمة الثلثان وللخال الثلث وعن ابراهيم قال كان عمر وعبد الله يورثان العمة والحالة اذا لم يكن  
غيرهما وعن الشعبي عن ابن مسعود للعمة الثلثان وللخال الثلث وعن بكر بن عبد الله المزني عن عمر مثله وعن  
جابر بن زيد عن عمر مثله اخرجها ابن عبد البر في الاستدكار واخرج الطحاوي عن ابراهيم قال كان عمر  
وعبد الله يورثان الارحام ذوا الولا قلت او كانا يفعل ذلك قال كانا اشد من ذلك واخرج جده  
ابن ابي شيبة ولم يذكر ذوا الولا واخرج جده عن جبير بن نفير قال كنت جالسا عند ابي الدرداء وكان  
قائما فأتاه رجل فقال ان ابن اختي مات ولم يدع وارثا فكيف ترى في ماله قال انطلق فاقبضه  
قال الحافظ بن قدامة في المغني وروى ثورث ذوى الارحام عن عمرو بن علي وعبد الله وابي عبيدة بن الجراح  
ومعاذ بن جبل وابي الدرداء وبه قال شرح وعمر بن عبد العزيز وعطاء وطاوس وطلحة ومروان واهل  
الكوفة وقال ابن عبد البر في الاستدكار بعد نقل مذهب زيد واما ما يراى اصحاب رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فانهم يورثون ذوى الارحام كلهم من كانوا وروى البيهقي عن الشافعي رحمه الله انه قال من كانت له فريضة



في كتاب الله اوسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم او ما جاء من السلف انتهيناه الى فرجته فان فضل من المال  
 شي لم نره عليه وذلك ان علينا شيئين احدهما ان لا نشقصه مما جعل الله له والاخر ان لا نزيد عليه والاشها  
 الاحكام الله هكذا وقال بعض الناس في عليه اذا لم يكن للمال من يستغفره من ذوى الارحام ولا نرى في خروج  
 ولا زوجة قالوا وروينا قولنا هذا عن بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشافعي فقلنا لم  
 انتم تنكون ما تروون عن عمار بن طاب وعبد الله بن مسعود في اكثر الناس لعول يزيد ثابت فكيف  
 لم يكن هذا فيما تروون قالوا اتا سمعت قول الله تعالى واولوا الارحام بعضهم اقرب بعض في كتاب الله فقلنا  
 معنا على غير ما ذهبتم اليه ولو كانت على ما ذهبتم اليه كنتم قد تركتموها قالوا فما معناها قلنا توارث  
 الناس بالحلف والنصر ثم توارثوا بالاسلام والحج ثم نسخ ذلك ونزل قول الله تعالى واولوا الارحام بعضهم  
 اقرب بعض في كتاب الله قال البيهقي هكذا روينا عن ابن عباس انه قال في سبب نزول هذه الآية ما ذكر  
 الشافعي قال الشافعي فنزل قول الله تعالى واولوا الارحام بعضهم اقرب بعض في كتاب الله على معنى ما فرض الله  
 وسر رسول الله صلى الله عليه وسلم مطلقا هكذا لا ترى ان الزوج يرث اكثر مما يرث ذوى الارحام ولا رحم  
 له ولا ترى ان ابن العم البعيد يرث المال كله ولا يرث المال والخال اقرب رحمة فاما معناها على ما  
 وصفت لك من انها على ما فرض الله لم وسر رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم يقولون ان الناس انما يتوارثون بالرحم  
 ويقولون خلافه يزعمون ان الرجل اذا مات وترك اخواله ومواليه فماله لمواليه دون اخواله فقد صنعت  
 ذوى الارحام الذي قد يعطون في حال واعطيت المولى الذي لا رحم له المال قال البيهقي ومن ذهب الى قوله  
 في توريث ذوى الارحام من الصحابة رضوان الله عليهم قدم تورثه على المولى وهم يقدمون المولى ثم روي  
 من طريق الشافعي بلا فاعل عن معوية بن الاعرج عن ابراهيم قال كان عمر وعبد الله توارثا الارحام دون  
 المولى وكان عمارا شديدا في ذلك قال الشافعي وليسوا يقولون بهذا بقول اذا لم يكن اهل فريضة بمساة  
 واعصبة ورثنا المولى قال البيهقي هكذا رواه فضيل بن عمر عن ابراهيم وروي سفيان عن جابر عن  
 سويد كان عمار يعطى الابنة النصف والمرأة الثلث ويرد ما بقي على الابنة فلهذه رواية موصولة  
 عن عمار بخلاف ما قالوا وانما روي مثل مذهبهم عن عمار عن قطر عن الحكم بن عتيبة وعن محمد بن سالم عن الشعبي  
 وعن سلمة بن كهيل وهذه الروايات كلها ضعيفة ومنقطعة والرواية الموصولة عن عمار بخلاف ذلك  
 وابراهيم بن عجم اعلم بهذا علي عبد الله بن عيسى فقد خالفوا زيدا وخالفوا البدر بن فيما ذهبوا اليه  
 من الرد وتورث ذوى الارحام مع المولى الذي روي عن عبد الله بن شداد في عتيق ابنة حمزة حديث منقطع  
 قال الشافعي في القديم واجتز في ذلك بشي روي عن ثابت بن الدرداج قتل يوم احد قبل ان ينزل القرآن  
 قال البيهقي فقلنا يوم احد في رواية الزهري عن سعيد بن المسيب قال الشافعي وانما نزلت اية القرآن فيها  
 يثبت اصحابنا في ثبات محمود بن مسلمة وقلنا يوم جبير وقد قيل نزلت بعد احد في ثبات سعد بن الربيع وهذا  
 كله بعد ما ثبت بن الدرداج قال البيهقي وقد روي عن جابر بن عبد الله انه قال سر رسول الله انما يرثي كلاله  
 فنزلت اية القرآن في سورة النساء وانما قال هذا بعد ان قتل ابو شهيد يوم احد وترك بنت له من







على ان ليس لهم في الميراث حق الصرايح ان اول محمول على ما سوى الميراث من الخصائفة وما جرى مجراها دون  
 الميراث اذ ليس في الآية ذكر ما سمع به اول واجاب **ب** من حديث الخال وارث من وجهين الاول  
 ان هذا كلام موضوع في لسان العرب لطلب والتعني لا للابتنان وتغيير من ان الخال ليس بوارث  
 كما يقول العرب الجوع طعام من لا طعام له والدنيا دار من لا دار له يعني ليس بطعام ولا دار والثاني  
 ما ذكره اليه من ان جعل الميراث للخال الذي يعتل واجاب **ب** من حديث ثابت بن الدحرج بمثل خوا  
 اليه من انه اعطاه ذلك لمصلحة رآها لا ميراثا على انها فقتة عين يجوز ان يخفى سببها فلا يجوز ادعاء  
 العموم فيها كما في حديث رجل من خراطة ومن حديث الخالة والدة بانه محمول على ما سوى الميراث من الخصائفة  
 والافليست الخالة كالامر عند صدمها في الميراث هذا ما دونهت عليه من ادلة المانعين واجوبتهم عن  
 ادلة المجوزين والجواب **ب** عن ادلتهم واجوبتهم ان قول الشافعي رحمه الله من كانت له فريضة الى  
 اخره ان كان على اطلاقه فهو منقوض بانقضاء النكاح والزيادة بالتعصيب كالجدة مع البنت بالاجماع  
 قال هذا في النصوص اخرجنا قلنا وقوله انتم تترون الى اخره لا يوف في مذهبنا وانما اخذ ابو يوسف  
 ويحكي اصدى الروايتين عنه بقول زيد في الجدة وليس المذهب على ذلك ثم لا يلزمهم ما ذكره تقليد زيد  
 مطلقا بل اذا كان الوجه معه دون مخالفته كما هو عن علي حنيفة في تقليد بعض الصحابة دون  
 بعض عند الاختلاف وقوله معناها على غير ما ذهبتم اليه دعوى مجرمة وقوله لو كانت سببا  
 ما ذهبتم اليه كنتم قد تركتموها ممنوع فانهم ذهبوا الى اطلاقها وعملوا بما قيد على ما قيد ومالك  
 اطلق على الاطلاق فاولوا الارحام عندتم شامل لذي الفرض والعصبة والقريب الذي ليس به  
 فرض ولا عصبة وجاءت الالة الاخرى بالتحقق بعضهم جزا معلوما والاحاديث كذلك وتقدم  
 بعضهم على بعض وتقدم عنهم على بعضهم كما في حديث ابنه تحريمه وتقدم المولى على الرد المقدم  
 تورث ذوى الارحام كما افادته النصوص المتقدمة وقوله معناه توارث الناس بالخلف والنقص  
 ثم يشيخ ذلك الى اخره والجواب ان العبارة لغو اللفظ لا خصوص السبب وقد قال اليه في المعنى  
 قال الشافعي رحمه الله والاحكام في القرآن عاظها وعومها ليس لاصرار ان يحيل منها ظاهرا  
 الى باطن ولا ما الى خاص الا بدلالة من كتاب الله عز وجل فان لم تكن فبسنه رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم واجماع من عامة العلماء قال ويستدل على ما احتل التاويل منه بغيره رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فاذا لم يجد سنة فاجماع المسلمين فان لم يكن اجماع فبالقياس قال واخذت عن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم على عهده وظهوره حتى ياتي دالة عن النبي صلى الله عليه وسلم بانه اذا ادعى صادقا  
 عام ويكون محتلا معنى الخصوص او يقول عوام اهل العلم فيه او من جهة الحديث سماعا عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم معني بذلك على انه اراد به خاصا دون عام انتهى فاذا كان الامر كما ذكرنا في حاجة الى ذكر  
 سبب النزول فقال الماوردي في الحاوي في ميراث الجد مع الاخوة ولنا قوله تعالى للرجال  
 نصيب مما ترك الوالدان والاقراب وقوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولي ببعض والجد والاخوة

قلنا ولا حجة فيما ذكرت  
 في النصوص



يدخلون في عموم الايمان فلم يحجز ان يحضر الجد بالمال دون الاخوة وقال ابن عبد البر في الاستذكار كل  
قريب ذي نسب يجب ان لا يمنع من الميراث الا بهن كتاب او سنة نابتة او اجماع لان الله تعالى قال  
للرجال نصيب مما ترك الوالدان والاقرنون الآية قال ذلك في جواب لي محمد بن حزم قوله فتزل واولوا  
الارحام بعضهم اول ببعض ما فرض الله تعالى وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا مطلقا  
قلت نقول بوجهه على ما قدمته من قولناهم ذهبوا الى اخره وقولهم الا ترى ان الزوج  
يرث اكثر مما يرث ذوى الارحام قلت باية اخرى فلم يدع حصر سبب الارث في الرحم وقوله الا ترى  
ان ابن العم الى اخره قلت لسبب شخصه قوله ومم يقولون ان الناس انما يتوارثون بالرحم الى اخره قلت  
ليس هذا الحصر عندهم بل قالوا يتوارثون بالنسب والسبب فالنسب الرحم بوجهه والسبب النكاح  
والولا ويتقدم الولا على بعض وجوه الرحم للدليل المتقدم فان دفع ما قال وقول البيهقي ومن ذهب  
الى قوله في توريث ذوى الارحام من الصحابة قدم توريثه على المولى وهم يقدمون المولى قلت قد قد  
عن تقديم المولى على الرد المقدم على ذوى الارحام وانه المرح لما في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
انما ياذنون بقول الصحابة في تفسر الرد وتوريث ذوى الارحام لانهم يكثر من القول بتفاصيل  
ما روى عنهم لما يروونه من حكايات ثبتت عندهم من ترجمهم احدى الروايتين عن عائشة رضي الله عنها بموافقة حد  
ابنة حمزة وقول الشافعي وليسوا يقولون بهذا تقدم جوابه بلا واسطة وقول البيهقي وهذه  
الروايات كلها ضعيفة ومنقطعة ممنوع لان فضل قال فيه احمد ثقة صالح الحديث وقال  
ابن معين ثقة وقال الجلي ثقة حسن الحديث فيه تشيع وقال ابو حاتم صالح الحديث كان  
يحيى بن سعيد يرضاه وقال النسائي ثقة حافظا كثر وقال مرة لبيد بأس ولا تعلم فيه جرح  
مفسر وقد اخرج له البخاري ومروني واما الحكم فاشهر من ان يعرف بحالوا اخرج به البيهقي  
وغيرهما واما محمد بن سالم فلم يخرج عنه شيئا فيما ذكرنا واما سلمة بن كهيل فتابع جليل روى  
له الجماعة وثقة سفيان الثوري واهل جبل الجلي وابوزرعة فانتفى ما موه به من الضعف  
واما الانقطاع فقد قال الحكم قضى به علي بن انا من منا وقال سلمة انه رأى صاحبه الواقعة  
وقد اخرج ابن له شعبة فقال ثنا علي بن مشير عن ابي شيبان عن الحكم عن شمس الهندي قالت  
قاضيت الى علي بن ابي مات ولم يترك غيري ومولاة فاعطاني النصف ومولاة النصف وتقدم قول سلمة  
كهيل راي المرأة فقد روى عنها الحكم وسلمة فانتفى الجلالة ولا مطعن في النسكاريين  
واخرجته ايضا ثنا علي بن مشير عن ابي ليلى عن الحكم عن ابي الكنود عن عائشة رضي الله عنها ان قضي في  
ابنة ومولى اعطى البنت النصف والمولى النصف واما الكنود الا ردى لا يعرف فيه الا التقدير  
وسامع من ثقاتنا وكذا من ابن مسعود وخبايا شتى الانقطاع وتعليلات الانتصار وما  
بعد ذلك من التوثيلات وقوله والذي روى عن عبد الله بن شداد حديث منقطع ممنوع  
ايضا بما قدمنا من رواية النسائي عن عبد الله بن شداد عن ابنة حمزة وكذا اخرج الحاكم

ورقت رواية  
سويو وما وافق



وعبد الرزاق والرواية الاخرى التي فيها عن عبد الله بن شداد ان ابيه حمزة لا تضاف هذه فانها اخذت حديثه فثان  
 يسندها وتارة يذكر القصة وهذا ظاهر من رواية الحاکم حيث قال عن عبد الله بن شداد عن اخيه كاهن امانه  
 بنت حمزة وقال ابن له شيبه عن عبد الله بن شداد عن فاطمة بنت حمزة وهذا الغلط الطرأ في قول في حد  
 ثابت بن الدردع منقطع الزام فيه لانا نقول بحجته والوجه معنا ان شاء الله تعالى وقد ذكر في مثله  
 الجراح والحال التثبت بزيل هذه المسئلة في الدفع والاحتجاج فلا بأس بكشف القناع عن سيفا  
 حذرهما بايراد مال كذا لا الغريقين من الكلام في هذا المقام فزوى البيهقي في المعرفة عن الشافعي رجه  
 قال والمنقطع مختلف من شاهد اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من التابعين فحدث حديثا منقطعا  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم اعتبر عليه بانور منها ان ينظر الى ما ارسل من الحديث فان شمله الحفظ الما  
 فاسندوه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يمثل معنى ما روى كانت هذه دلالة على صحة من قيل عنه  
 وحفظه وان انفرد بارسال حديث لم يشركه فيه من يسند قبل ما ينفرد به ذلك ويعتبر عليه بان  
 ينظر هل يوافق من قبل العلم من غير رجاله الذين قبل عنهم فان وجد ذلك كانت دلالة تقوى  
 له من سلكه وهي اضعف من الاول ان لم يوجد ذلك نظر الى بعض ما يروى عن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه  
 وسلم قوله انه فان وجد ما يوافق ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت في هذه دلالة على انه لم يباخذ  
 من سلكه الا عن اصل صحيح ان شاء الله تعالى وكذلك ان وجد عوام من اهل العلم يفتون بمثل معنى ما روى  
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يعتبر عليه بان يكون اذا سمع من روى عنه لم يسم مجحولا ولا مرغوبا عن  
 الرواية عنه فيستدل بذلك على صحته فيما روى عنه ويكون اذا ارسل احدا من الحفاظ في حديث لم يخالفه  
 فان خالفه فوجد حديثه انقص كانت في هذه دلالة على صحة من خرج حديثه ومتى خالف ما وضعف ذلك  
 اضر ذلك حديثه حتى لا يسع اصدا قبول من سلكه وامام من بعد كبار التابعين فلا اعلم اصدا يقبل من سلكه لاسيما  
 اصرها انهم اشد تجوزا فيمن يروون عنه والآخر انه قد تروا عليهم الدلائل فصار سلكوا بضعف مخرجه  
 والآخر كثرة الاحالة في الاخبار رواذ الالباب الاحالة كان امكن للوهم وضعف من يقبل منه وذكر في مثال  
 من بعد كبار التابعين من اسيل الزهري هذا خلاصة ما رايت لك في رحمه الله وقال غير في الحجة الخبر  
 انما يكون حجة باعتبار ما وصف في الراوي ولا يطبق لمعرفة تلك الاوصاف اذا كان غير معلوم الاصل فلا تقوم  
 الحجة على هذه الرواية ولا يقال ان رواية العدل عنه يكون تعديلا وان لم يذكر اسمه لان طريق موقفة الجرح  
 والتعديل الاجتهاد وقد يكون الواضع لا عند الناس مجحوبا عند غيرهم بان يقع منه على ما كان الاخر لا ينفذ  
 عليه وقد كان فهم من يروى عن مجروح عنه على ما قال الشعبي حديث الحرف وكان والله كذا با ولا ان النا  
 تكلفوا الحفظ الاسانيد فلو كانت الحجة تقوم بالمرسل كان تكلفهم اشتغالا بما لا يعيد فيبعد ان يقال اجمع  
 الناصر ما لا يعيد هذا المخلص ما وقت عليه مما له وجد في الاستدلال واخرجت من نحو ما قال الخطيب  
 في الكفاية لانه كلام مبذول حتى اهل النظر من التعرض لجوابه والله اعلم **واستدل المحرزون**  
 بان الارسال من كبار التابعين وصغارهم قد اشهر اشهرها لا يسع اصدا ان كان ولا يجلو ان يكون ذلك

مولون

س



لَوْ

باعتبار سماعهم من ليس بعدل عندهم اذ باعتبار سماعهم من عدل مع اعتقادهم ان ذلك ليس بحجة او على اعتقادهم  
 ان المرسل حجة كالمسند والاول باطل فان من يتخير الرواية عن قوفه غير عدل هذه الصفة لا تقدر  
 من سلاوة مسند ولا يجوز ان ينظر بهم هذا والثاني باطل لانه قول بانهم كقولهم لعمري ان الحجة بترك الاسناد  
 مع علمهم ان الحجة تقوم بدونه فتعين الثالث وهو انهم انما رويوا عن عروة عن عدل معتقد ان المرسل  
 حجة كالمسند وكفى باتفاقهم حجة مع ان الراوي قال حدثني فلان عن فلان قبل ذلك منه وان لم يقل  
 الثاني حدثني ولا سمعت منه وهذا في معنى الارشاد فان قيل انما يخبر العدل الذي لم يذكر هذا الوجه  
 عن عروة فيقول مطلق كلامه على المسموع منه قلنا لما جاز حمل كلامه على هذا وان لم ينص عليه لتحسين الظن به  
 فلذلك حمل كلامه عند الارشاد على السماع ممن هو عدل عنده ولا يلزم لنا ان نعرفه صفة من كنه  
 ندره الا بالرواية عن ادركه واذا كان من ادركه عدل ثقة وقد عدله ثبتت الحجة لم يوتيه قلت  
 وقولهم ان طريق معرفة الجرح والتعديل الاجتهاد ان كان اجتهاد المعاصر فليس كلامنا فيه وليس اجتهاد  
 اصح حجة على احد وقولهم قد يكون جرحا عند غيره تقدمه للطعن المتوهم على التعديل الثابت ولهذا  
 يخرج الجواب عن قولهم لا طريق للمعرفة او صافيه اذا كان عن مخالوم فان هذا دليل على الرواية  
 منه مع صفة وصفا له بالعدالة على ان من تأمل في هذا ظهر له ان لا مساس للدليل بالدعوى وان  
 ان يقول الاصل في اهل القرون الثلاثة العدالة بوصف النبي صلى الله عليه وسلم لم بالخيرية الى  
 ان يقوم دليل الجرح فيستغنى عن معرفة وصف غير الاسلام في الاصل وقد استدلوا بهذا على قولهم  
 الجرح فيلزمهم مثله في التابع وقتل المتأخرين مغلطات البخاري الجرح ومهمها وعملوا ذلك بانه  
 لا يتخير ان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا وقد ثبت ذلك عند قلنا  
 اذا كان كذلك فسعيد بن المسيب وابن جبير والحسن والشعب والهندي وابن ابي عمير النخعي وعطاء بن  
 سيرين وابن شهاب الزهري وامثالهم اولئك وقد اجاب بعض اهل العصر عن البخاري من اهل  
 المعرفة بالرجال فقلت معرفته باحوالهم بما نقل اليه عن تقدمه وهو لا يعرفهم عن اخر واعنه  
 معرفته بممارسة وخبرة وخطبة وظهور اوصاف عن مشاهدته والله اعلم بخلاف بعض من لا  
 علم له وقال قد يكون لا علم لهم باحوال من اخر واعنه فقلت قد اعترف بجهلهم معرفتهم وسقت ما  
 سياتي من قول عبد الله بن عمر لا اخبركم والله اعلم واما انهم كانوا يرون عن ليس بعدل عندهم الى اخره  
 فما استشهدوا به فيه الجواب بان ذلك يقتضي انهم كانوا يعترفون بالعدل من غيرهم وانهم اذا رويوا  
 عن غير العدل عندهم يبينونه ويبينوا ما فيه وعنه هذا ايضا دفع لدعوى يجوز من في الاضد عن  
 لقوا واما الاستغناء بالاسناد فتعبد ولم تحصر الغايل في ذلك والله اعلم قال علماؤنا وكان  
 من علم منه انه لا يتخير الشهاد على غير رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبطل كيف ينظر به ان يتخير  
 الشهاد على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبطل قلنا وهو ما لم يثبت لديه انه قاله او يكتفي  
 في ذلك بخبر من لم يعرف منه عدالة وعاقاله من ان من بعد كبار التابعين استدلوا فيه اشارة لا تخفى

الخاري لا يتخير ذلك الا مع



144 وهو من أقصا ما رواه اليه عن المحدثين انه روى عن يحيى بن سعيد انه قال سألت ابا عبد الله عن  
 عن مسئلة فلم يقل فيها شيئا فقلت له انا لعظم ان يكون مثلك قال من امر ليس عندك فيه علم فقال اعظم  
 والله من ذلك عند الله وعند من عرف الله واعبد من عقل عن الله ان يقول ما ليس له علم او اخبر عن  
 غير ثقة وروى عنه عن هشام بن عروة عن ابيه قال اني لاسمع الحديث استحسنه فابتنعني من ذلك  
 الا كراهية ان يسمعني سامع فيفتدي به اسمع من الرجل لا اتقنه قد حدثه عن النبي وسمعت  
 من الرجل اتقنه قد حدثه عن لا اتقنه قال وقال الشافعي وكان عطاء بن رباح يسأل عن الشيء  
 فيرويه عن قبله ويقول سمعته وسمعت من ثبت وعن ابن جبرئيل انه قال هذا في غير قول  
 وعن طاووس قال ان كان الذي حدثك مليا والا فدرعه يعني حافظا ثقة قال وكان ابن سيرين  
 وابراهيم النخعي وغير واحد من التابعين يذهب هذا المذهب في ان لا يقبل الا من عرف قال وما  
 لقيت ولا علمت احدا من اهل العلم بالحديث يخالف هذا المذهب فتأمل ما بين هذين الطرفين  
 والله الموفق للصواب وقد روى ابن جبرئيل في خيمته في تاريخه عن الحسن انه رجعا سئل ممن سمعت  
 هذا يا ابا سعيد فيقول اخبرته عن ثقة وروى البرازي عن عبد الله بن عبيد الله القسطلي ساجد  
 الصمد بن عبد الوارث ثنا مبارك بن فضالة قال قام اسمعيل بن ابراهيم وابراهيم بن اسمعيل  
 الى الحسن فقال يا ابا سعيد انا سمع منك احاديث تحدث بها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فاسندوها لنا فقال سل عما يدرك فقال حديث النبي صلى الله عليه وسلم في قيام الساعة فقال  
 حدثني النبي صلى الله عليه وسلم وحدثني جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم وحدثني  
 عبد الله بن قدامة وكان امره اصدق عن الاسود بن سريع عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فقاموا  
 وقالوا لا نأكل على هذا الشيخ وهذا اظهر ان ما روى عن ابن سيرين من قوله لا يتحدث عن  
 الحسن ولا عن علي العالية بشي فانها لا يباين عن هذا الحديث ظن من قبله وان ما يروى  
 عن ابن شهاب انه قال لا يحق بن عبد الله بن جبرئيل فروقه فانك الله تحدث باحاديث ليس لها  
 ازمة ليس يجب منه للارسال فان ابن شهاب الكثر ارسالا وانما كان ذلك لا من محض ما سمعه  
 منه والله اعلم ولخرج الحديث ثابت بن الدخداخ فنقول قد روى معنا حديث الحال وارث  
 وقال به جماعة من الصحابة وافق به عوام من اهل العلم ممن بعدهم فلزم قبوله بمقتضى  
 ما ذكره قوله وقال الشافعي ثابت بن الدخداخ قتل يوم اصر قبل ان تنزل الفرافير  
 وجوابه ان هذا ليس بمنفق عليه عند اهل السير والمغازي فقد روى الواقدي قتله يوم  
 اصر عابد بن الوليد وقال بعض اصحابنا الرواة يقولون انه يرى من جراحتة ومات  
 على اشد من جرح اصابه ثم استغفر به مرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحديث  
 انتهى قلت وهذا هو الصحيح ان شاء الله تعالى فقد روى مسلم في صحيحه وابوداود

هذا من مناقب علي  
 الكوفي ابن ابي عمير



والترمذي والنسائي عن جابر بن سمرة قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم بغير معروف فركبه حين انصرف من جنان  
 ابن الدرداج لفظ سلم ولفظ ابن داود صلى النبي صلى الله عليه وسلم على ابن الدرداج ونحن شهود ثم أتى  
 بغير فعلق ركبته الحديث ولفظ الطبراني قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج في جنان  
 ثابت بن الدرداج وهو على غير أعرج فجعل ليس عليه شيء ومعه الناس ونم حوله قال فنزل رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم ثم جلس حتى فرغ ثم قام فتعدى فرسه ثم انطلق يسير وانظر إلى قوله توفي ثابت بن الدرداج  
 وهو الغالب في الموت على العزاش كما أن الغالب فيما ذكر قتل أو استشهد وانظر إلى قوله خرج في  
 جنان وقوله وهذا كله بعد ما ثبت بن الدرداج دعوى يخرج إذا ليس في الحديث على تقدير أن  
 يكون قتل ما يقتضي أن دفع ميراثه كان في ذلك اليوم ولا نيل القرب منه ولا شدة أن قوله صلى الله عليه  
 وسلم هل تعلمون له فكم نسب أن ذلك لم يورث النسب منه فكيف يكون ذلك قبل نزول آية الميراث  
 وقد قدمنا قوله أن الميراث تورث بالعلم ثم بالاسلام والجرم ثم لنسب ذلك وتوارثوا على معنى ما  
 فرض الله وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم فما توارثوا بالنسب قبل نزول آية الميراث ولو كان  
 كذلك كان ميراثه لأهل بيته وقد علمت أن الحاجة بنا إلى التكلف قوله وذلك يدل على صحة  
 ما قال الشافعي قلت نعم من آية الميراث نزلت بعد ما دل على أن ذلك كان بعد مراتب  
 بن الدرداج قوله يقول ليس فيه حديث قوي قلت وهل يقول أحد أن مثل هذا يسقط  
 الاحتجاج عند الفقهاء لو سلم كيف وقربنا سنداً وأصداً وأصداً قوله ورؤى وجهه أضعف  
 ومنقطع قلت وأي ضرورة هذا بعد ما روى من الطرق الحسنة التي أعرف بحسنها آية  
 أن لا يتقوى هذا الوجه الضيف تلك وتجبز الانقطاع قوله ورفعته ضعيف دعوى  
 لأبرهان منها وبعد ما بينا ثغرة من رفعة لا يضر وقفة من علم قوله وقد اجمعوا أن الحال  
 الذي لا يكون إنهم أو مولى لا يعقله بأسرولة فخالوا الحديث وجوابه أن المخالفة إنما ثبتت لو لم  
 يكن هناك دليل آخر أما إذا كان فلا وسياق الحقيقة قريب قوله في شبه أن كان ثابتاً أن يكون  
 في وقت يعقل بالحوالة ثم صار الأمر إلى غير ذلك إنما يتم بهذا إذا عهدي في الإسلام وقت عقل  
 فيه بالحوالة ثم نسخ قوله أو أراد خالاً يعقل بأن يكون ابن عم أو مولى قلت اجاب  
 عنه الطحاوي في الأحكام بأن المراد بقوله يعقل عنه أو يفد عنه ما يلزم العتق والقنابل  
 بعضها لبعض وما يلزم من يدخل فيهم بقرابة وإن لم يكن عصبة كما قال صلى الله عليه وسلم ابن أخت  
 القوم منهم وأخ حجة من صري رفاعه من حديث انس قال وما بين ذلك أن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم قد رد كل نفسه مثل هذا المعنى فجاءه عن هو عليه ليس من مقول الجنائيات ولكن ما  
 سوى ذلك كما فيه براءات الذم قال ولا يجوز أن يصغر رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً بأنه  
 يتحق ميراثاً معن وهو الحوالة وهو لا يستحب بذلك المعنى خاصة حتى يكون فيه معنى آخر سواء

هنا



وهو التعصيب انتهى قلت ويؤيد ذلك ما في حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه من أن  
 أو اختار وضع ما لديه إلى آخره قوله وأما قوله وفوقه يرد عليه حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
 به من هذا قوله وما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه من أن ما وقع  
 في رواية نفسه والأخرى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه من أن ما وقع  
 وروى المديون إلى آخره أجاب عنه الطحاوي في الأحكام بأن الروايات المتقدمة أولى منه  
 لصحة طرقها وقم ثبوتها وإن ابن مرسا هذا غير معروف في أهل العلم ولا مقدور في أهل الرواية ولا مذكور  
 فيما سوى هذا من الآثار المأثورة ولا في شيء من السنن ولا من الأحكام علمت ذلك وأما الرواية المسئلة  
 فلا علم لهم الاحتجاج بها وصحتها فإن أورد علينا بطريق الزام فقد أجاب عنها محمد بن موطايع بأن  
 المراد تورث بالسهم ولا تورث بسهم توفيق بينهما وبين ما تقدم مما لا يمكن زوجه ولأننا وبه وأما من سئل عطا  
 فذلك والجواب أنهم لم يتفقوا على هذا اللفظ فلفظ ابن كشيبة من طريق يزيد بن أسلم أصح لما  
 شيئا ومن طريق عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا ميراث لهما وقال أبو داود لا سهم لهما ولكن يورثون  
 للرحم وفي شرح الزركشي للبرقي أن قوله يورثون للرحم من قوله صلى الله عليه وسلم عند أبي داود في  
 من أسبله والذي في أصح من المراسيل من قول أبي داود فأن الله أعلم ثم أنه ليس فيه ما يقتضي تأييد  
 ذلك لو كان فيمحو الله ما يشاء ويثبت وأما حديث أن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فجوابه أول  
 الأجوبة وأما الجواب الثاني والثالث للماوردي فعني عن الجواب بكون نسخ من نسبتها إلى أهل العلم  
 وعليه في الثالث أن يقال قولك فكان ذلك مقصودا على ما فيه وليس لهم فيه ذكر فإن ما أخرجه الله به  
 وتلقاه قال وليس لهم فيه ذكر فدل أنهم ليسوا بمراد وقوله أذ ليس في الآية ذكر ما سمع به أو يقال  
 له فيمحو الله ما يشاء ويثبت وأما حديث أن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فجوابه أول  
 وهذا كلام للنفخ يقال عليه وللأبناث كما قال عليه الصلاة والسلام في الحديث المذكور الله ورأسه  
 مولاهن لا مولاهن له ويقال يا ذخر من لا ذخر له وبين أنه للأبناث ويرد أن النفي قوله في الحديث  
 بنفسه يردته ويجعل عنه وخبر عمر رضي الله عنه أنه للأبناث وقوله في حديث ثابت بن الدراج  
 أنها فضيعة عن ابن عمر قلنا حديث الخال وأما بين السبب فجاز التعميم أن هذا الأصل غير مسلم  
 لأن غالب الأحكام من الله عليه وسلم قضاهما عيانا والله أعلم وقوله كما في حديث رجل من خزاعة تقدم  
 جوابه بأن ليس فيه أنه يرثه وفي حديث ثابت بن كعب أنه لا يرثه لأن اخته إلى آخره وقوله في حديث  
 الخالة والدن يجوز على ما سوى الميراث خصيص من غير محصر وقوله فليست كالأم عند عدمها  
 في الميراث متمنوع بل هي مثلها فيما نحن فيه والله أعلم قال الماوردي في الخاوي وأذ لم يكن بيت المال  
 موجودا أو وقع العُدول بأمواله عن حقيقها وجب تورث ذوي الأرحام ورده الفضل لذوي  
 السهام وهذا قول أجمع عليه المحققون من أصحابنا وأنفرد أبو حامد الأسفري بغيره من خبره  
 الميل إلى رايه فأقر على ذوي السهام اشتد لآبائنا ينفرد إلى بيت المال مستحق في جهات باقية وأذا



عَدَمُ بَيْتِ الْمَالِ لَمْ يُبْطَلِ اسْتِحْقَاقُ تِلْكَ الْجِهَاتِ وَوَجِبَ صَرْفُ ذَلِكَ فِي جِهَاتِهَا كَالزَّكَاةِ قَالَ وَهَذَا الَّذِي قَالَ  
فَأَمَّا مَنْ ثَلَاثَةٌ أَوْ جِهَةٌ أُخْرَاهَا أَيْ مَا يَسْتَحِقُّ صَرْفَهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ فِي جِهَاتٍ غَيْرِ مُتَعَيِّنَةٍ وَأَيُّهَا مُتَعَيِّنُ بَاجِهَا  
الْإِمَامُ فَإِذَا بَطَلَ التَّعْيِينُ سَقَطَ الْاسْتِحْقَاقُ وَإِنْ غَلِمَ أَنْ الْجِهَةَ لَا تَقْدَمُ كَالْعَرَبِيِّ إِذَا مَاتَ قُلْنَا إِنْ لَمْ يَصِفْ  
ذِكْرًا وَأَنَّهُمْ إِذَا لَمْ يَتَّعَيْنُوا سَقَطَ حَقُّهُمْ وَلَيْسَ كَالزَّكَاةِ لِتُعَيِّنَ جِهَاتَهَا وَنُفَعُ الْآجِزَ فِيهِمْ فَلَمْ يَسْقُطْ  
حَقُّهُمْ مَعَ التَّعْيِينِ وَإِنْ عَدِمَ مَنْ كَانَ يَتَوَقَّعُ صَرْفُهَا الْثَلَاثُ فِي أَنْ مَالِ الزَّكَاةِ لَمْ يَنْتَفِ عَنْهُ إِذَا عَدِمَ الْمُقِيمُ  
بِهِ مِنَ الْوَلَاةِ وَبِمِ ارْتِبَابِ الْأَمْوَالِ يَلْزِمُهُمُ مِنَ الْقِيَامِ بِهِ مَا كَانَ يَلْزِمُ الْوَلَاةَ وَلَيْسَ بِحُجْرَانِ اسْتِحْقَاقِ مَالِ  
الْجِهَةِ لِأَسْتَعِينُ بِوَصْفٍ وَلَا اجْتِهَادٍ نَاطِلٍ لِمَا فِيهِ مِنْ تَصْلِيحِ الْمَالِ عَنْ جِهَتِهِ فَاعْلَمْ الْثَلَاثُ أَنَّ بَيْتَ الْمَالِ  
لِعَقْلٍ عَنْهُ فَضَائِلُ مِرَاثِهِ لَهُ فَإِنْ عَدِمَ بَيْتَ الْمَالِ وَسَقَطَ الْعَقْلُ عَنْهُ وَجِبَ أَنْ يَسْقُطَ الْمِيرَاثُ مِنْهُ وَإِذَا كَانَ  
مَا ذَكَرْنَاهُ ثَابِتًا وَكَانَ تَوَرِثُ دَوَى الْأَرْحَامِ عِنْدَ عَدَمِ بَيْتِ الْمَالِ وَاجِبًا فَهَكَذَا رَدُّ الْفَضْلِ أَمَّا بَيْتُ  
خَيْرُ بَابِهِ لَمْ يَذْكُرْ وَجِهَهُ هَذَا الْوَجُوبُ وَعَلَلَهُ غَيْرُ كَالْقَوْلِ فِي شَرْحِ الْحَاوِي الصَّغِيرِ وَغَيْرِهِ بَانَ  
الْمَالُ مَصْرُوفٌ إِلَيْهِمْ أَوْ إِلَى بَيْتِ الْمَالِ بِالْإِجْمَاعِ فَإِذَا تَعَذَّرَ أَصْدَقُ تَعْيِينِ الْآخِرَةِ وَكَانَ حَقُّهُ فِي هَذَا الْمَالِ  
لَوْ كَانَ فِي الشَّرْعِ عَلَى قَوْلِهِ مَا يَقْتَضِي أَنَّهُمْ يَرْتَوُونَ إِلَّا أَنَّ بَيْتَ الْمَالِ يَتَقَدَّمُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ عِنْدَهُمْ بَلْ صَرَحُوا بِأَنْ  
لَا حَقَّ لَهُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَلَا فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَيْزِمُهُمْ مِنْ هَذَا تَوَرِثُهُمْ أَنْ اسْتَقَامَ  
أَمْرُ بَيْتِ الْمَالِ لِأَنَّهُمْ قَدَّعَتْهُمَا أَنَّهُمْ وَرِثَتْ مَا فَضَّلَ عَنْ السَّهَامِ وَجِهَاتِ بَيْتِ الْمَالِ وَبِمِ اقْتِرَابِ الْمِيرَاثِ  
مِنْ جِهَاتِ بَيْتِ الْمَالِ فَيَرْجَحُونَ وَلَيْسَ فِي دَلِيلِهِمْ مَا يَقْتَضِي تَقَدُّمَ جِهَاتِ بَيْتِ الْمَالِ عَلَيْهِمْ حَالِ اسْتِقَامَتِهِ  
فَقَطُّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **بَابُ مِيرَاثِ مَوْلَى الْمَوَالَةِ** عَنْ أَبِي حَنِيْفَةَ عَنْ جَمْرَةَ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ

بْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَوْهَبٍ يَخْبَرُ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ قَبِيصَةَ بِنْتِ دُوَيْتٍ عَنْ عَمِيْرِ  
الدَّارِيِّ قَالَتْ يَرْسُولُ اللَّهُ مَا أَلَسْنَا فِي الرَّجُلِ يَسْلَمُ عَلَى بَدْنِي رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ قَالَ هُوَ أَوْلَى النَّاسِ  
بِحَيَاةٍ وَمَمَاتِهِ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَآخَرَهُ الزَّمَدِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَاحِدٌ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ  
وَأَبُو بَكْرِ وَالدَّارِيُّ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ مِنْ وَجْهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ عَنْ تَمِيمٍ وَصَوَّبَ ابْنُ الْقَطَّانِ  
الطَّرِيقَ الْأَوَّلَ وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ وَجِهَهُ هَذَا أَنَّ عَبْدَ الْعَزِيزِ حَدَّثَ أَبِي حَنِيْفَةَ مِنَ الْكُتَابِ وَصَدَّثَ بِالْعَوَاقِ  
مِنْ حِفْظِهِ وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي عِلَّةِ هَذَا الْحَدِيثِ فَاعْلَمْ أَنَّ التَّزْمِيَّ بِالْإِنْقِطَاعِ لِرَوَايَتِهِ لَمْ يَنْتَفِ  
الْمِنْقَطَعُ وَأَعْلَاهُ الشَّافِعِيُّ فِيمَا نَقَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنْهُ فِي الْمَعْرِفَةِ بِالْإِنْقِطَاعِ وَبَانَ أَنَّ مَوْهَبَ بْنَ  
مَعْرُوفٍ عَنْهُ وَأَعْلَاهُ ابْنُ الْقَطَّانِ نَحْوًا لِقَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ وَنَقَلَ الْخَطَّابِيُّ تَضْعِيفَهُ  
بِعَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْقَيْسِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فَجَعَلَ فِي حَقِّهِ وَثَقَةً ابْنُ مَوْهَبٍ وَغَيْرُهُ وَاصِدٌ وَرَوَى لَهُ  
الْشَّيْخَانِ مُحْتَجِّينَ بِهِ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَوْهَبٍ رَوَى عَنْهُ ابْنُ زَيْدٍ وَالزُّهْرِيُّ  
وَأَبُو اسْحَقَ السَّبْعِيُّ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَوْهَبٍ يَعْقُوبُ الْقُسَوِيُّ فَقَالَ عَنْ ابْنِ مَوْهَبٍ  
ثِقَةٌ وَكَذَا ذَكَرَ الصَّرِّيفِيُّ فِي كِتَابِهِ فَلَيْسَ بِمُجْهُولٍ لَاعَيْنَا وَلَا طَالًا وَقَبِيصَةُ وَالدَّعَامُ الْفَتَحُ وَشَيْءٌ  
عَلَيْهِ غَيْرُ وَاصِدٍ وَقَالَ الْحَاكِمُ بَعْدَ اخْرَاجِهِ لِهَذَا الْحَدِيثِ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ وَأَعْلَمُ أَنَّ عَامَّةَ الْأَصْحَابِ



استدلوا بهذا الحديث حتى يثبت في الأصل وساقه هذا اللفظ ونتم يقولون ان الاسلام على يديه لا يكتفى بكل ما بدر العقد  
على المولاة وان اسلم ولم يعاقد فلا ميراث له وبعض المصنفين يزعمون هذا سألته عن الرجل يسلم على يدي ويؤاخذني  
ولم افق على هذه الزيادة واخرج اسحق عن عمرو بن العامر انه اني رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال  
ان رجلا اسلم عابدي وله مال وقد مات قال فلك ميراثه وفيه راو لم يسم واخرج الطبراني عن علي  
ابن اسامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اسلم على يديه رجل فمولاؤه له وفيه معوية بن يحيى  
الصلفي ضعفوه واخرج ابن عدي وفيه جعفر بن الزبير من قول واخرج مسدد عن راشد بن  
سعد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اسلم على يديه رجل فهو مولاؤه يرثه ويتركه وهذا  
ايضا كما ترى وهذه ايضا كما ترى ليس فيها ما ذكر ولا ما يشير اليه والله اعلم واخرج ابن ابي شيبة  
عن مجاهد بن جبر عن الخطاب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ترك الف درهم  
فخرجت منها فرقة فالتك فقال ارايت لو خرجت جارية على من كانت تكون قال على قبرائه لك  
وعن الزهري ان عن الخطاب قال اذا اول رجل رجلا فله ميراثه وماله وعقله وعنه في الحديث  
عن مولاة قال سالت عمر عن رجل اسلم عابدي وما قدر في فوات قال انت احق الناس بميراثه ما لم يترك  
وارثا فان ابيت فها بيت المال وعن مسروق قال كان فينا رجل نازل اقبل من الديلم فوات  
وترك ثلثمائة درهم فابيت ابن مسعود فماتت فقال هل له من ربح او هل لا خدم من عليه عقد  
ولا قلنا لا قال فمضت ورثة كثير يعني بيت المال وعن مسدد ان رجلا من اهل الكواكب قال  
له خشي ابي عليا رضي الله عنه ليوا اليه فاني ايو اليه ورثه فاني العباس وابن العباس فوالاه  
وعن عثمان بن عفان قال سمعت الحسن يقول في رجل اسلم عابدا فمات له ميراثه الا ان  
يكون له اخت فان كانت فلها الميراث واخرى وعن ابن سيرين ان ابا الهذيل اسلم عابدا فمات له ميراثه  
فمات وترك عشرة الاف درهم فاني بها ابو الهذيل زياد فقال زياد انت احق بها فقال لا حاجة  
لها فيها فقال زياد انت وارثه فاني فاخذها زياد فجعلها في بيت المال واستدل الماوردي  
وابن قدامة على عدم المولاة بقوله عليه الصلاة والسلام الولاء لمن اعق فثبتته للمعتق  
ونفاة عن غير راد الماوردي وروي جبير بن مطعم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا حلف في  
الاسلام واجاب عن استدلال المولاة بقوله تعالى والذين عاهدت ايمانكم فاتوهم  
نصيبتهم بانها منسوخة وعن حديث يميم بن معناه احق بنفسه دون ماله في نضرة في حياته  
ودخنه والصلوة عليه بعد وفاته والجواب عن الاول ان المراد ولا العتاقة وليس  
الكلام فيه والسبب في ذلك وعن الثاني بانه عاقد الحلف الذين كانوا يتعاقدون عليه  
في الجاهلية وكان تقدم فيه المعاقدة على القرب فنع ذلك في الاسلام وتقدم القرب على  
المعاقدة ويؤيد ما قدمناه عن ابي الهذيل في المعاقدة وذكر الرازي في احكام القرآن  
اقوال الامة في قوله تعالى والذين عاهدت ايمانكم قال وهذا عندنا ليس بمنسوخ وانما احدث

استدلوا بهذا الحديث حتى يثبت في الأصل وساقه هذا اللفظ ونتم يقولون ان الاسلام على يديه لا يكتفى بكل ما بدر العقد على المولاة وان اسلم ولم يعاقد فلا ميراث له وبعض المصنفين يزعمون هذا سألته عن الرجل يسلم على يدي ويؤاخذني ولم افق على هذه الزيادة واخرج اسحق عن عمرو بن العامر انه اني رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان رجلا اسلم عابدي وله مال وقد مات قال فلك ميراثه وفيه راو لم يسم واخرج الطبراني عن علي ابن اسامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اسلم على يديه رجل فمولاؤه له وفيه معوية بن يحيى الصلفي ضعفوه واخرج ابن عدي وفيه جعفر بن الزبير من قول واخرج مسدد عن راشد بن سعد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اسلم على يديه رجل فهو مولاؤه يرثه ويتركه وهذا ايضا كما ترى وهذه ايضا كما ترى ليس فيها ما ذكر ولا ما يشير اليه والله اعلم واخرج ابن ابي شيبة عن مجاهد بن جبر عن الخطاب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ترك الف درهم فخرجت منها فرقة فالتك فقال ارايت لو خرجت جارية على من كانت تكون قال على قبرائه لك وعن الزهري ان عن الخطاب قال اذا اول رجل رجلا فله ميراثه وماله وعقله وعنه في الحديث عن مولاة قال سالت عمر عن رجل اسلم عابدي وما قدر في فوات قال انت احق الناس بميراثه ما لم يترك وارثا فان ابيت فها بيت المال وعن مسروق قال كان فينا رجل نازل اقبل من الديلم فوات وترك ثلثمائة درهم فابيت ابن مسعود فماتت فقال هل له من ربح او هل لا خدم من عليه عقد ولا قلنا لا قال فمضت ورثة كثير يعني بيت المال وعن مسدد ان رجلا من اهل الكواكب قال له خشي ابي عليا رضي الله عنه ليوا اليه فاني ايو اليه ورثه فاني العباس وابن العباس فوالاه وعن عثمان بن عفان قال سمعت الحسن يقول في رجل اسلم عابدا فمات له ميراثه الا ان يكون له اخت فان كانت فلها الميراث واخرى وعن ابن سيرين ان ابا الهذيل اسلم عابدا فمات له ميراثه فمات وترك عشرة الاف درهم فاني بها ابو الهذيل زياد فقال زياد انت احق بها فقال لا حاجة لها فيها فقال زياد انت وارثه فاني فاخذها زياد فجعلها في بيت المال واستدل الماوردي وابن قدامة على عدم المولاة بقوله عليه الصلاة والسلام الولاء لمن اعق فثبتته للمعتق ونفاة عن غير راد الماوردي وروي جبير بن مطعم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا حلف في الاسلام واجاب عن استدلال المولاة بقوله تعالى والذين عاهدت ايمانكم فاتوهم نصيبتهم بانها منسوخة وعن حديث يميم بن معناه احق بنفسه دون ماله في نضرة في حياته ودخنه والصلوة عليه بعد وفاته والجواب عن الاول ان المراد ولا العتاقة وليس الكلام فيه والسبب في ذلك وعن الثاني بانه عاقد الحلف الذين كانوا يتعاقدون عليه في الجاهلية وكان تقدم فيه المعاقدة على القرب فنع ذلك في الاسلام وتقدم القرب على المعاقدة ويؤيد ما قدمناه عن ابي الهذيل في المعاقدة وذكر الرازي في احكام القرآن اقوال الامة في قوله تعالى والذين عاهدت ايمانكم قال وهذا عندنا ليس بمنسوخ وانما احدث



وَأَرِثَ فَوَاقِلَ مِنْهُ فَأُورِلَ الْأَشْيَاءَ مَعَ الْأَيَّةِ تَقْبِيلُ التَّوَارِثِ بِالْحَلْفِ لِأَن قَوْلَهُ فَأُورِلَ تَقْبِيلٌ  
نَصِبًا ثَابِتًا لَمْ وَالْعَقْلُ وَالْمَشُورَةُ وَالْوَصِيَّةُ لَيْسَتْ بِنَصِيبٍ ثَابِتٍ وَالْمَشُورَةُ يُسْتَوَى فِيهَا سِرُّ  
النَّاسِ فَتَأْوِيلُ الْآيَةِ فِي النَّصِيبِ الْمُسَمَّى عَقْدًا لِمَا لَفَتْهُ أَوَّلًا وَاشْتَبَهَ بِمَعْنَى الْفِعْلِ وَهَذَا  
عِنْدَنَا لَيْسَ بِمَنْسُوخٍ وَانْمِصَّادٌ وَأَرِثَ هُوَ أَوَّلُ مِنْهُ كَحَدُوثِ ابْنِ لَهْلَه لَمْ يَخْرُجَ إِلَّا مِنْ  
أَن يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْمِيرَاثِ إِلَّا ابْنَ الْأَبِ مِنْهُ وَكَذَلِكَ أَوْلَا الْأَرْحَامِ أَوَّلُ مِنَ الْحَلْفِ قُلْتُ  
وَيُؤَيِّدُ مَا تَقَدَّمَ عَنْ أَمَةِ الْهَدْيِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْمَوْلَاةِ وَالْجَوَابُ عَنْ جَوَابِهِ عَنْ الْحَدِيثِ أَنَّهُ تَخَصُّمٌ  
غَيْرُ مَخْصَصٍ لِحَالِهِ رَأَى مِنْ زَوْجِنَا عَنْهُ مِنَ الْعَهَادَةِ وَاللَّهِ أَعْلَمُ **باب الحنفية**  
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ مَوْلُودٍ لَهُ قَبْلَ وَذَكَرَ مِنْ ابْنِ تَوْرَثَ فَقَالَ  
مَنْ حَيْثُ يَبُولُ أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ وَفِي سَنَدِ الْأَكْبَلِيِّ وَسَلَمَانَ بْنِ عُمَرَ وَالْخَضِرِ وَكُلَّامَا  
ضَعِيفٌ وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَأَبْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ عِيسَى بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِيهِ وَرَثَ خَتْنٍ مِنْ حَيْثُ  
يَبُولُ وَأَخْرَجَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ وَالحسن بن علي قال قَتَادَةُ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِسَعِيدِ بْنِ  
الْمُسَيْبِ فَقَالَ نَعَمْ وَأَنْ بَالَ مِنْهَا جَمِيعًا فَفِيهَا سَبَقُ وَأَخْرَجَ عَنْ جَعْفَرٍ مِثْلَهُ وَقَالَ  
ابْنُ الْمُنْذَرِ أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ يَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْحَنْثِي يُورَثُ مِنْ حَيْثُ يَبُولُ وَأَخْرَجَ  
ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ الشَّعْبِيِّ فِي مَوْلُودٍ مِنْ حَيْثُ يَبُولُ وَلَيْسَ لَهُ مَا لَكَ ذَكَرُوا مَا لِلْأَنْثِي يَبُولُ  
قَالَ لَهُ نَصْفُ حَظِّ الْأَنْثِي وَنَصْفُ حَظِّ الذَّكَرِ كَذَا وَجَدْتُهُ مُبَيَّنًا فِي عَائِثَةَ النَّخَعِ  
وَأَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِلَفْظٍ أَخْرَجَ مِنْ سَرِّهِ كَهَيْئَةِ الْبَوْلِ الْغَلِيظِ قَالَ لَهُ نَصْفُ  
حَظِّ الذَّكَرِ وَنَصْفُ حَظِّ الْأَنْثِي **باب الحمل** عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا  
أَنَّهُ قَالَتْ مَا تَرَى الْمَرْأَةَ فِي الْحَرْبِ عَائِسَتَيْنِ قَدْ رَمَيَتْهُمَا بِحُجَرٍ ظَلَّ غَمُودُ الْمُغْرِبِ رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ  
مِنْ حَدِيثٍ جَمِيلَةٍ بَدَتْ سَعْدُهَا وَأَخْرَجَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْأَصْلِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا قَابَ عَنْ أَمْرَاتِهِ سَتَيْنِ فَقَدِمَ وَهِيَ حَامِلٌ فَأَمَرَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِرَجُلٍ  
فَقَالَ لَهُ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ أَنْ كَانَتْ عَلَيْهَا سَبِيلٌ فَلَا سَبِيلَ لَكَ عَلَى مَا فِي بَطْنِهَا فَجَسَّتْ حَتَّى وَكَلَتْ  
فَلَمَّا قَدْ خَرَجَتْ ثَلَاثَةٌ يَتَّبِعُهُ أَبَاهُ فَقَالَ الرَّجُلُ ابْنُ وَرَبِّ الْكَلْبَةِ قَدْ رَأَيْتُهَا خَرَجَتْ  
وَقَالَ لَقَدْ عَجَزَتِ النِّسَاءُ أَنْ يَلِدْنَ مِثْلَ مُعَاذٍ لَوْ لَا مُعَاذُ لَهْلَه لَمْ يَخْرُجَ ابْنُ أَبِي  
شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفِهِ مِنْ طَرَفَيْنِ وَلَمْ يُعَيِّنْ مُدَّةَ الْعَيْنَةِ وَعَنْ عُمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ خَرَجَ  
لَوْثًا فَصَلَّى ثُمَّ جَلَسَ عَلَى الْمِنْبَرِ فَأَتَى عَلَيْهِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مَا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ قَالَ أَمَا بَعْدُ فَإِنَّ امْرَأَةً هُنَا  
أَخْلَفَتْ قَدْ جَاءَتْ بِبَشَرٍ وَلَدَتْ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَأَتَوْنَ فِيهَا فَنَادَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ  
تَعَالَى قَالَ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كَرهًا وَوَضَعَتْهُ كَرهًا وَحَمَلَهُ وَهَلَالَةً  
ثَلَاثِينَ شَهْرًا وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ وَالْوَالِدَاتِ يُرْضَعْنَ بِلُحُوبِ أُمَّهَاتِهِنَّ مَا دَامَ الرُّضَاعَةُ فَتَزَوَّجْنَ  
فَإِذَا هَبَّ رُضَاعُهُ فَأَمَّا الْحَمْلُ سِتَّةَ أَشْهُرٍ أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَالطَّحَاوِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ



في الاصل ومن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الطفل لا يضل عليه ولا يرث  
 ولا نورث حتى يشتهل اخرجته التيمزي والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم وقال الترمذي  
 روى موقوفاً ومرفوعاً وكان الموقوف اصح وهذا لا يضرنا اصلنا والله اعلم واخرج ابن  
 شبيبة عن ابن عباس رضي الله عنهما استهلك الصبي صياحه وعن القسم من محمد الاستهلاك النكاح  
 والعطاس وعن الزهري قال ارى العطاس الاستهلاك وروى مالك في الموطأ عن عائشة انها قالت  
 ان ابائكم كان يحكمها جزاء عشرين وسقاً من ماله فلما حضرته الوفاة قال يا بني لو اني خوليتك  
 فكان لك ولما هو اليوم مال الوارث وانما هو احوال واختاك فاقسموا علي كتاب الله تعالى قالت  
 انما هي اسمائيل الاخرى قال ذؤبطن ابنة خارجة اراها جارية واخرج البيهقي في السنن  
 عن عمر انه ورث الجلباب

### باب المفقود الدار قطن عن المغيرة بن شعبه

قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في امرأة المفقود امراته حتى ياتيها البيان وفيه ضعف  
 واخرج عبد الرزاق عن علي رضي الله عنه انه قال في امرأة المفقود امراته اشليت فلتصير حتى ياتيها  
 موت او طلاق واخرج عن ابن جريج انه قال بلغني ان ابن مسعود وافق علياً وروى مالك عن عمر  
 بن الخطاب رضي الله عنه انه قال ايما امرأة فقدت زوجها فلم تدر اين هو فاتها تنتظر اربع سنين  
 فعدت اربعة اشهر وعشراً ثم تجل واجاب عنه المشايخ في غير كتاب بانه صح رجوع عمر عن القول  
 ولم اقف له على سند

### باب المندل روى ابن شبيبة والطاوي عن

رضي الله عنه انه اني بالمستورد الجلي وقد ارتد فمصر عليه الاسلام فاق فقته وجعل ورثته من المسلمين  
 اخرج ابن شبيبة عن علي بن ابي حمزة عن ابي ثعلبة عن ابي جابر عن ابي جابر عن ابي جابر عن ابي جابر  
 المندل ورثته من المسلمين وعن القاسم بن عبد الرحمن عن ابن مسعود قال اذا مات المندل ورثته ولد  
 واخرج الكرخي في المختصر من طريق قتادة عن زيد بن ثابت مثل ذلك واخرج ابن شبيبة عن  
 بن جازم قال كتب عمر بن عبد العزيز ميراث المندل ورثته من المسلمين وعن موسى بن كيث قال  
 سمعت سعيد بن المسيب يقول المندلون يرضونهم ولا يرثون او عن الشعبي والحكم قال لا يقسم  
 ميراثه بين امراته وبين ورثته من المسلمين وعن الحسن قال كان المسلمون يطيبون لاهل المندل ميراثه  
 اذا قتل واخرج البيهقي في المصنف من طريق الشافعي عن اسامة بن زيد ان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم وقال قاك الشافعي في رواية  
 لي سعيد وهذا يقول فان ارتد احد عن الاسلام لم يرثه من المسلمين الا قول النبي صلى الله عليه وسلم قطع الله  
 الولاية بين المسلمين والمشركين وذكر احتجاج من خالفه بما قدمناه عن علي بن فضال المستورد قال  
 البيهقي رواه ابو عمر والشيباني كما تقدم ورواه عبيد بن ابراهيم فيه ولم يتعرض لماله ورواه ايضا  
 الشعبي وعبد الملك بن غير دون ذكر المال وبلغني عن احمد بن حنبل انه كان يضعف حديث علي في  
 ذلك ثم جعله الشافعي حجة ثابتاً واعتذر في تركه بظاهر قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث

ميراثه من صح  
 عن جابر عن ابن شبيبة



المسلم الكافر وان كان يحتمل ان يكون اراذبه الكافر من اهل الاوثان قال الشافعي وقد روي ان نفعويه  
كتب الى ابن عباس وزيد بن ثابت يسالهما عن ميراث المرتد فقالا لا يثبت المال قال الشافعي يعنيان  
انه في رواية اليهقي ورواية من روى في حديث الزهري لا يوارث اهل ملتين غير محفوظ  
ورواية الحفاظ مثل حديث ابن عيينة وانما يروى هذا في حديث عمر بن شعيب عن ابيه عن جده  
وقد روى في حديثه عن ابي الغضان جميعا في حديث واحد من ادعي كون قوله لا يوارث اهل ملتين  
هو الاصل ومارويناه منقولاً على المعنى فليست معرفته بالاسانيد ولميله الى الهوى فروايات من ذكرناه  
حفاظ اثبات وقد اختلف اهل العلم بالحديث في روايات عمر بن شعيب اذ لم ينضم اليه ما  
يؤكد وايضا روى في حديث الزهري من روايته ورواية الحفاظ بخلاف روايته وبالله  
التوفيق واما رواية هشيم عن الزهري في ذلك فقد حمل الحفاظ بكونها غلطاً وبان هشيم  
لم يسمع من الزهري في روايته عنه منقطعة اخبرنا ما عمر بن عبد الوزر عن قتادة انا علي بن  
الفضل بن محمد بن عجيل الخزاز ثنا شعيب الخزازي ثنا علي بن المديني ثنا هشيم عن الزهري عن عمرو  
بن عثمان عن اسامة بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يوارث اهل ملتين قال عمار فذكرت  
ذلك لسفين يعني ابن عيينة فقال لم تحفظه قال علي فنظرنا فاذا هشيم لم يسمع هذا الحديث  
من الزهري انتهى **الجواب عن اطلاق الحديث** انه مقدم بما قدمناه من قوله عليه  
الصلوة والسلام لا يوارث اهل ملتين ومن اصل الشافعي رحمه الله ان المطلق يحمل على المقيد واما  
قول اليهقي ورواه قصة المستورد عبيد بن الابرص وفيه ولم يعرض لاله فلائنا فاق بين هذه الروا  
ورواية لي عن وود ذلك لان عبيد بن الابرص حكى ما حضره من مجلس قتله ويحتمل انه حكم بالميراث بعد  
مجلس القتل والتوفيق متعين ما امكن واما قوله ورواه الشافعي بدون ذكر المال فلا يضر اذ  
الاول زيان عدل روى تمام الحليم وقد قدمنا عن الشافعي انه قال ميراث المرتد لورثته واما  
قوله بلغني عن احمد انه كان يضعف حديث علي فلا يفرح اذ لم يبين السبب واما قوله واعتذر  
في تركه فتقدم جوابه وليس مما ذكر من التشبيه بوارده علينا واما الاحتمال فقد قلنا قطعه  
الحديث الاخر المفسر بقوله اهل ملتين واما قوله فقد روى في هذا الاحجة فيه لعدم ابناء  
سند وقد استندت عن زيد خلافة كما تقدم واما قول اليهقي ورواية من روى في حديث  
الزهري لا يوارث اهل ملتين غير محفوظ ورواية الحفاظ بمثل حديث ابن عيينة فيسببه  
الى تضعيف ما اخرج الطحاوي وغيره عن اسد بن موسى ثنا هشيم عن الزهري ثنا علي بن الحكين  
عن عمرو بن عثمان عن اسامة بن زيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يوارث اهل الملتين  
لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم والمترجح الرواية الاولى التي اخرجها من طريق الشافعي عن ابن  
عيينة بلفظ لا يرث المسلم الكافر الى اخره من غير ذكر الملتين ولم يشعب بان ابن عيينة نفسه رواه  
لكذلك كما اخرج ابن عيينة في مصنعه وسعد بن منصور في سننه قالوا ثنا سفين بن عيينة



عن الزهري عن الحسن بن علي بن عثمان عن أسامة بن زيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تتوارث  
 المملتان المختلفتان هذا اللفظ ابن شيبه نحوه ولفظ سعيد لا يتوارث أهل ملتين وقوله  
 وإنما يروى هذا في حديث عمرو بن العلق **قلت** هذا الخبر ممنوع بما قدمناه وقوله فمن ادعى كون  
 قوله لا يتوارث أهل ملتين هو الأصل إلى الفقهين **قلت** قول المدعي ما قدمناه من رواية ابن  
 عيينه أو مجمع بأنه قرأ الحديث ولو تكرر لنا الزمان لم نلجأ إلى إطلاقنا المقيدين في حكم واحد ولا يظن أن روا  
 إلى تضعيف المقيدين بما سقيده قول وقد اختلف إلى آخره ليس في هذا الاختلاف حجة ولو  
 تكرر لنا قلنا قد انغمنا إليه رواية الزهري ولو تركنا رواية هشيم أحججنا برواية ابن عيينة من طريق  
 ابن شيبه وسعيد ولو لم نفعل قلنا انغمنا إليه عملنا وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت على ما قدمناه  
 قوله ورواية الحفاظ بخلاف روايته يروى رواية ابن شيبه وسعيد قوله وأما رواية  
 هشيم إلى آخره **فالجواب** أن دعوى الغلط غلط فقد رواه شافعي كما رواه هشيم على ما أوضحنا  
 وقوله منقطعة وقوله غرضنا فإذا هشيم لم يسمع الزهري كله ظن لم يسمع منه دليل  
 سلمنا أنه ليس قد رواه شافعي كما رواه هشيم التمس قد نقل عن الشافعي أنه إذا جاء من طريق آخر  
 يكون حجة وهذا طريق عمرو بن شعيب فلا طريق هشيم التمس قد نقلنا عنه أنه إذا افترق بعض  
 الصحابة دل على صحة محججه وقد نقلنا قول من قال به من الصحابة على أن رواية ابن شيبه  
 وسعيد تكفي في إبطال هذا كله وللإمام ابن بكر الرازي في هذه المسألة كلام لا بأس بنقله قال  
 في أحكام القرآن ظاهر قوله تعالى يؤصليكم الله في أوكدكم يقتضي تورث المسلم من المرتد إذا لم يفترق بين  
 الميت وبين المرتد **فإن قيل** يخصه حديث أسامة بن زيد لا يرث المسلم الكافر فكيف تورث  
 الكافر من المسلم وهو وإن كان من أجناس الإصا د فقد تلقاه الناس بالقبول واستعملوه في منع  
 تورث الكافر من المسلم فصار في حيز المتواتر وكان رواية الموارث خاصة بالاتفاق وأخبار الإصا د مقبولة  
 في تخصيص مثلها فيلزم له في بعض النسخ حديث أسامة لا يتوارث أهل ملتين لا يرث المسلم الكافر  
 فأخبر أن المراد إسقاط التوارث بين أهل ملتين وليست الردة بملّة قائمة لانه وإن ارتد إلى النظر  
 أو اليهودية فخير مقرر عليها فليس محكوما له بالملّة التي انتقل إليها فانه لا تحل في حجة وإن  
 كانت امرأة لا يحل نكاحها فثبت أنها ليست بملّة وقد ورد حديث أسامة مفسرا بهذا وسأ قد بلفظ  
 الطحاوي المتقدم وأيضا فمن أضل من حنيفة رضي الله عنه أن مكلل المرتد يزول بالردة فإن قتل أو مات  
 انتقل إلى الورثة ومن أجل ذلك لا يجوز تفرقه في ماله الذي النسبة في حال الإسلام فلم تورث مثل من كفر  
**فإن قيل** فإذا كان يكون قدرته منه وهو محرم قتل له ليس يمنع تورث الح وال الله تعالى وأورثتم  
 أرضهم وديارهم وأموالهم وكانوا أحياء أنا لما نقلنا المال إلى الورثة بعد الموت فليس فيه تورث  
 الح ويقال للسا بل وأنت إذا جعلت ماله بيت المال فقد ورثت منه جماعة المسلمين وهو كافر وروى  
 منه وهو حي إذا خرب دار الحرب مرتدا وأيضا فإن المسلمين إذا كانوا لما يستحقون ماله بالإسلام فقد

هشيم عن صح

هنا

بينة

رثتهم  
جتم



للورثة القرابة والاسلام فوجب ان يكونوا اوليا باله لاجتماع السببين لم يضا رواه اولي من اجتمع له القرابة  
والاسلام مع من بعد نفسه وهو مسلم فان قال هذه العلة فوجب تورثه من مال الذي قبله  
لا يجزئ ذلك لان مال الذي بعد موته غير مستحق بالاسلام لا يتحقق اجمع على ان ورثته من اهل الذمة  
اولي من المسلمين وانفاق جميع فقهاء الامصار على ان مال المرتد مستحق بالاسلام فمن قال بقول  
مستحقه جماعة المسلمين وانهم يقولون مستحقه ورثته من المسلمين فان قيل **قوله** الورثة  
ذمي وترك مالا وارث له من اهل دينه وله قرابة مسلمون كان ماله جماعة المسلمين ولم يكن لقرابة  
المسلمين مع اجتماع السببين قبله ان مال الذي غير مستحق بالاسلام والدليل عليه انه لو كان  
له ورثة لم يستحقه المسلمون وما استحق من مال الذي بالاسلام لا يكون ورثته من اهل الذمة  
او ابيه فانما هو مال لا مالك له وجعل الامام في دار الاسلام كاللقطة التي لا يعرف صاحبها ففقر  
في وجه القرب الى الله تعالى فان قيل **قوله** ابو حنيفة فيما النسبة المرتد كالذمي انه في  
بيت المال وهذا ينقض الاعتلال ويدل على اصل المسئلة للخالف قيل له لا يلزم ذلك ولا ذلك  
فيه لان ما النسبة في كل الرقة هو غير له مال الحربي لا يملكه ملكا صحيحا فصارت مالا لا يغنوا  
كسار اموال اهل الحرب والغنائم ليست مستحقة لغنائمها بالاسلام بدليل ان الذي في شهد  
القتال رخص له من الغنيمة من شرط الغنيمة ان يكون مال المغنوم غير صحيح الملك في الاصل فان  
احق محقق تحدث البر ابن كاذب قال فرغ في خالي ابو زرعة ومعه الراية فقلت الى اين تذهب فتار  
ارسلني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى رحلتي ام امة ابيه ان اقله واخذ ماله وهذا يدل على ان  
مال المرتد في قبيله انما فعل ذلك لان الرجل كان محاربا مع استحقاقه لذلك وكان ماله  
مغنوما لان الراية انما تعقد للمحارب وقد روي مغنوية من قرع عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم  
بعث جرد مغنوية الى رحل عرس بامر امة ابيه ان يضرب عنقه ويحرق ماله قال واختلف الشافعي  
فمن اسلم قبل قسمة الميراث فقال علي بن ابي طالب رضي الله عنه في مسلم ما قد بقي من ميراثه  
حتى اسلم ابن له كافرا او كان عبدا فاعتق له لا شيء له وهو قول عطاء وسعيد بن المسيب وسليمان  
بن يسار والزهري والي الزناد والي حنيفة واصحابه ومالك والاوزاعي والشافعي وزوي  
عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان رضي الله عنهما انهما قالان اسلم على ميراث فلان يغيب شاركا في  
الميراث وهو مذهب الحسن والي الشافعي وشبهوا ذلك بالمواريث التي كانت في اهل بيته ما طرأ  
عليه الاسلام منها قبل القسمة فتم حاكم الاسلام ولم يعتبر وقت الموت وليس هذا عند الاوزاعي  
كذلك لان حكم المواريث استتم في الشروع على وجه معلوم قال الله تعالى ولكم نصف ما ترك  
ارواكم وقال تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد وله اخت فلها نصف ما ترك قال وجب لها الميراث  
بالموت وحكم لها بالنصف وللزوج بالنصف كدوثة الموت من غير شرط القسمة والقسمة انما  
تجب فيما قد ملك ولا حظ للقسمة في استحقاق الميراث لان القسمة تتبع للملك فوجب ان لا يزول ملك



19

ورود و قول عثمان  
چرخ عکرمه

[illegible]



في يوم الجمعة من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠

الحسين واخرج عن ابراهيم امرأة تركت اعيانها احدهم اخوها لها قضي فيها على وزيد ان لا ينهاها  
السدر ثم هو شريك بعد في المال وقضي فيها ابن مسعود ان المال كله له وهذا سبب يكون في الشرع  
يسلم اقله بعد **باب الاسير** ابن له شبيبة عن شرح قال اخرج ما يكون الى ميراثه وعن الزهري  
وهو اسير وعن سعيد قال يرث وعن الحسن قال في ميراث الاسير قال انه المحتاج الى ميراثه وعن الزهري  
لا يرث الاسير وعن سعيد بن المسيب في الاسير في يد العدو قال لا يرث وعنه ايضا كان يرث  
الاسير وعن الزهري قال يرث مال الاسير وامر انه ويترجح الاول بانه مسلم حتى والكفار لا يملكون  
الاحرار ويرث ولا يرث **باب في الغني** ونحوه عبد الرزاق عن معمر بن الزهري  
قال مضت السنة ان يرث كل ميت وارثه الحي ولا يرث الموتى بعضهم بعضا وعن ابن جريح عن الزهري مثله  
وعن خارجة بن زيد بن ثابت انه ورث الاحياء من الاموات ولم يرث الموتى بعضهم من بعض وكان ذلك يوم  
الحق قال عبد الرزاق واخبرنا ايضا عن علي الزناد عن عطاء رجة بن زيد ان ابا بكر قضي في اهل اليمامة مثل  
قول زيد بن ثابت ورث الاحياء من الاموات ولم يرث الاموات بعضهم من بعض وقال اليه في رويته عن  
مثال قول زيد وان ابا بكر وعمر امران زيد بذلك سعيد بن منصور عن راشد بن سعد وحكيم بن عبد الرحمن  
بن عوف مثال قول زيد ورث سعيد بن منصور عن جعفر بن محمد عن ابيه ان ام كلثوم بنت علي بن ابي طالب  
الله منهم توفيت هـ وابنها زيد بن عمر فالتقت النجف في الطريق فلم يدر ايهما مات قبل فلم ترثه ولم يرثها  
وعن يحيى بن سعيد ان قتلى اليمامة وصفيين والحرة لم يرث بعضهم من بعض روي مالك في الموطأ  
عن ربيعة بن عبد الرحمن عن غير واحد من علماءهم انهم لم يرثوا من قتل يوم الجمل ولا يوم صفين ولا يوم  
الحق ثم كان يوم قد يد فلم يرث بعضهم من بعض الا من علم انه قتل قتل صاحبه وروي ابن له شبيبة  
عن الحرث عن عمار بن ابي اهل بيت عن قوا في سفينة قورث علي بعضهم من بعض وعن قتادة عن رجل  
عن قبيصة ان طاعونا وقع في الشام فكان اهل البيت يموتون جميعا فكتب عمر رضي الله عنه ان يرث  
الاخ من الاستغفار واذا لم يكونوا كذلك ورث هذا من هذا وهذا قال سعيد الاعلى من الاسفل كان  
الميت منهم يموت وقد وقع يديه على الآخر اجنبه وعن قتادة عن رجل عن عمار بن ابي اهل بيت عن عمار بن ابي اهل بيت  
قوما عن قوا بعضهم من بعض وعن الشعبي عن عمر مثله وعن محمد بن سالم عن ابراهيم والشعبى انه سمعها يقول  
قولهم يرث بعضهم من بعض قال اذا مات احدهما وترك مالا ولم يرث الاخر شيئا ورث ورثة الذي  
لم يرث شيئا ميراث صاحب المال ولم يكن لورثة صاحب المال شي واخرج عبد الرزاق عن الشعبي في  
القوم يموتون جميعا لكل رجل منهم الف درهم واهم حية يرث هذا المنة واخرج وورث هذا المنة واخرج  
فيكون للام من كل واحد منهم سدر ما ترك والاخر ما بقي كلهم كذلك ثم تعود الام فترث يسرى السدر  
التي ورثت اول مرة من كل رجل مما ورث من اخيه الثلث ويترجح الاول بان هذا اعتبار بالاحوال وهو  
انما يكون عند التيقن بسبب الاستحقاق وسبب الحمان والتردد فيما بين الاستحقاق ومنها سبب الاحتياج  
بقاؤه حيا بعد موت مورثه ولا يعلم هذا يقينا والاستصحاب انما يعتبر به بقاؤه ما كان في استحقاقه

في يوم الجمعة من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠



20 يكن ولهذا الارث كل من صاحبه ما يرثه عنه فلذا سائر الاموال لان الارث يثبت بسبب لا يحتمل التجزئ  
فاذا تعذر اثباته في البعض فقد ربي الكل . والله سبحانه للموفق للصواب . واليه المرجع  
والمآب . وقد وقع الفراع من كاسته في اليوم المبارك السابع عشر من ذي الحجة الحرام سنة .  
بلاث وثمان مائة . على يد العبد الفقير الراجي عفوره القدر .  
على بن الجناب المرحوم السيدي سودون بن عبدالله .  
الابراهيم الحنفى عامله الله بلطفه .

بلغ کا نند و مالکۃ خوار  
علی نفع اندوز و معلوم  
وقد از حوت له اندوز و می  
و مالکوزی و داند و کتبه  
حاصه تا سبب معلوم انجمنی

الحفي الحفي وعفله ولوالده

ولمن دعا لم بالمعفة

والمسلمين اجمعين

• امیر یارب •

العالم



SÖLEYMANİYE G. KÜTÜPHANESİ	
Yeni Cami	
Yeni Sayı :	
Eski Keyit No :	301 / 1
Tasnif No :	297.2